في الكويت
معارضة نيابية لاتفاق المشاركة

هل تتمكن الحكومة الكويتية من المصادقة على اتفاق المشاركة الجديدة في مجلس الامة ؟ هذا السؤال يطرح ، في الوقت الحاضر ، وسط اجواء تشير الى تزايد عدد النواب « المتصلبين » داخل المجلس . وكان وزير النفط الكويتي السيد عبدالرحمن العتيقي وقع الاتفاق الجديد مع شركتي بريتش بتروليوم وغولف ، في التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي ، بعد أشهر عدة من المحادثات والاجتماعات المتواصلة . ويحل الاتفاق الجديد مكان اتفاق المشاركة القديم الذي كان وقع في كانون الاول ١٩٧٢ ، والذي فرضت تعديله التطورات السياسية والنفطية الاخيرة .

وعلى رغم ان الاتفاق الجديد حقق مكسبا اساسيا للكويت ، اذ رفعت نسبة مساهمة الطرف الكويتي من ٢٥ في المئة الى ٦٠ في المئة من رأس مال الشركات ، مع ترك الحرية له في التصرف بنصيبه من انتاج النفط الخام ، الا انه حوى ثغرات عدة من الصعب « تمريرها » في المجلس الكويتي . كما أن المجلس رفض ابرام الاتفاق الاول بحجة انه مجحف في حق الجانب الكويتي ، وهو يتجه في الوقت الحاضر ، ويخطى متفاوتة ، نحو رفض الاتفاق الثاني . والاسبوع الماضي صبت في توصيات اللجنة المالية ، التابعة للمجلس ، في هذا الاتجاه .

وتنصب انتقادات النواب على نقاط عدة من الاتفاق الجديد بينها أن هذا الاتفاق لا يتعهد بزيادة حصة الحكومة خلال فترة محددة ، ولا يشير ، من قريب أو بعيد ، الى انتقال الملكية الكاملة الى الدولة بعد انقضاء مدة الاتفاق . وغابت ، في الوقت ذاته ، مواضيع مهمة عن بنود الاتفاق ، مثل قضية التعويض عن احراق الغاز المصاحب للنفط والزام الشركة بعمليات البحث والتنقيب عن حقول جديدة ومسألة استثمار الشركة لجزء من ارباحها في عملية التنمية الصناعية الداخلية وغير ذلك من المواضيع ... الا ان القضية الاساسية التي يتوقف عليها ابرام الاتفاق تكمن في تحديد النسبة الحكومية في مجلس ادارة الشركة . وهذا المجلس مكون من ٤ اعضاء ، اثنين يمثلان الكويت وواحد يمثل شركة غولف وآخر شركة بريتش بتروليوم . وينص الاتفاق على أن القرارات المهمة تتخذ بأغلبية ٧٥ في المئة ، ومعنى ذلك منع الجانب الكويتي من تقرير سياسته النفطية في شكل مستقل . وهذه القضية هي الآن موضع جدل نيابي وشعبي واسع في الكويت . ومما يكسبها اهمية خاصة انها ستكون مؤشرا للتطورات النفطية اللاحقة في منطقة الخليج العربي ، وان حلها في الاتجاه الذي ينسجم مع المصالح الوطنية للكويت من شأنه تعزيز مواقع الدول الخليجية الأخرى (السعودية ، ابو ظبي ، قطر ...) التي تبحث ، في الوقت الراهن ، عن صيغ جديدة (مشاركة أو شراء مباشر ...) تحدد علاقتها بالشركات صاحبة الامتيازات .

كمال حمدان

النهار الاقتصادي
جريدة مالية واقتصادية



طاحون المي صار فولكلورا

الطاحون الذي يدور حجره على الماء حلت محله اليوم المطاحن الكهربائية وهو في طريق الانقراض من لبنان . واذا وجد في بعض المناطق والقرى فتنحصر اعماله في انتاج البرغل بالطريقة القديمة . الا ان بعض طواحين القرى ينتج الطحين في شكل جزئي . وما بقي من طواحين الماء فعلا هو الذكريات اكثر من الانتاج الفعلي . والطواحين الباقية يعمل فيها اصحابها لانهم تعلموا هذه الصنعة من صغرهم ويشجعهم على البقاء فيها بعض الفلاحين في القرى الذين يعتقدون أن طحين الماء افضل من طحين الكهرباء .

يقول جرجس قصين ، وهو صاحب طاحونة في زحلة لم تدخلها الكهرباء بعد ، حتى للانارة ، « بلشت اشتغل طحان من لما كان عمري ست سنين . ومن زمان كانت ايام الطواحين ايام خير وبركة . ما كنا نعرف باضراب الافران ولا بالغلا . كانت المرا تهتم متل الرجال بمونة البيت وخصوصا بالطحينات . وتعجن وتخبز » .

« راحت عا طواحين المي »

ويتذكر ايام زمان ايام كانت الطواحين في عزها « كانت الناس تحجز على دورها قبل اسبوع حتى تطحن غلة السنة وكانت اغلبية الناس تزرع وتحصد وتطحن . واهالي الضيع القريبة من زحلة كانوا يجو لعندي عالطاحون ويناموا فيها وهني ناطرين دورهم . يناموا من يوم ليوم واحيانا كانوا يبقوا بالطاحون تلات ايام . وهلق راحت على طواحين المي وما عادت الناس تهتم فيها » .

وقصين يشرح كيف كانت الناس تنقل قمحها على الجمال والحمير . والطواحين كانت تشغل مئات المكارية . « كان في جمة ومروة يا ابني . الزبونات كانوا الايد اليمين للطحان . نحنا نغربل القمح ونطرقو وهني يمسكو القاحوفة بحماس ويردوا قمحاتهم على الكور . ونحنا نهتم بتدوير الحجر وتقوية المي على الهاروب » .

« طحين المي اطيب »

ويشدد على ان « الطحين يللي بتنتجو طواحين المي احسن لانو بيسقط من تحت الحجر بارد وفي نكهة اطيب وبكلو حيل واذا بقيت الطحنة بالكوارة ست اشهر ما بتخيش مثل طحين الكهربا يللي بينزل سخن وحم يحترق حريق وما بيعود ينخبز . والنسوان يللي بعدها بتخبز على الصاج بتعرف شو عم بحكي » .

ويقول شريكه محمود نور السكري المعروف بـ « أبو النور » (٨٩ عاما) « اشتغلت بالطاحونة من وقت يللي كان عمري عشر سنين مرت علينا ايام حلوة كتير . وافضل حجر للطاحون هو الحوراني . والحديثة تستعمل حجر السنبادج المستورد من الخارج » .

ويتذكر الايام القديمة الحلوة ويقول « كان عندي ٣٦ غربال ومنخل ، وكنت اشطر معلم بالفرزلة . وكنا نعمل طحين زيرو ويطلع معنا بلون الكوريا مش متل طحين اليوم . كنا نصول القمح ونفعشو مدة نص ساعة وبعدين نمولو على الجرش وبعدها ندق على الغربال بنسبة حبة السميد حتى نفصلو على القشرة وبعدين نشتغلو على المقطف . وكنا نصنف الطحين باب اول ممتاز ونسمي فرخة . وباب تاني ونسمي طحين احمر . والباقي يصير نخالة ونبيعو اكل للخيل » .

الطحان مثل كولومبس

ويتذكر جرجس قصين ان الطحان كان يكتشف مراكز الناس من كمية القمح التي يريدون طحنها . ويضيف « الحجر كان يدور ليل نهار . وكان الطحان يتعب . ولما بدو يرتاح شوي بيحط على حلقوم الكور جرس متل ملبه . ولما بيخلص الحجر من الطحن يوقع الجرس على الحجر ويطرطق ويفيق الطحان . وكانت العادة انو صاحب الطحنة يقيم معو قهوة الطحان ويقدمها بعد طرطقة الجرس علامة انتهاء الشغل . وبايام الحرب كان الطحان يمرمغ حالو بالطحين . ولما ينفض كمامو ينزل منها كيلو طحين . وكانت الفورطة قانونية يعني للطحان الحق بكيلة طحين من كل طحنة » .

موريس القاصوف ، صاحب طاحونة في وادي العرايش في زحلة ، يقول ان العديد من الناس اليوم يقصدون الى مطحنته في موسم البرغل « لانهم بيفضلو برغل المي ويقضوا كل النهار بالطاحونة ياخدو معهم اكل وشرب ويقعدوا تحت الصفصاف حتى يقشر برغلهم متل ما كان يحصل ايام زمان » .

ويقول عساف قصين ، احد اصحاب طاحونة ماء « ان المطاحن الحرارية الحديثة ازدهرت بفضل تزايد عدد السكان في لبنان وحاجتهم الى كميات كبيرة من الطحين لم يعد في امكان طواحين الماء تأمينها لانها لا تنتج الا طن طحين فقط في اليوم . الامر الذي ادى الى انتكاس طواحين الماء الصغيرة . وباتت المطاحن الكبيرة تجارة صناعية بينما كانت المطاحن الصغيرة حرفة يدوية فتوقفت وتناقص عددها حتى اصبحت اليوم في لبنان بعدد اصابع اليد . واصبح وضعنا كعصفور يختبىء بشوكة تجاه المطاحن الكبيرة رغم انو بعض اصحاب المطاحن الصغيرة دخل تعديلات جديدة على مطحنتو وصارت تدور بالكهربا » .

ويضيف ان هذا لا يكفي وعلى الدولة ان تشجع الابقاء على هذه المطاحن المتوسطة الحجم وتعمل على حماية الطواحين المائية لانها قليلة العدد . ونادرة الوجود وباتت على وشك الانقراض . « واذا كانت الدولة ما بدها تشجعها انا عندي اقتراح لوزارة السياحة بانها تبقي عدة مطاحن كأثر من تراثنا الفولكلوري وتنقلها اما الى امكنة عامة او تبقيها في امكنتها وتؤمن لها الترميم والحماية » .

(... — ص ٥)

ا٠ا٠ ر٠







قصين وأبو النور .



حجر الطاحون (الصور لزوارة – زحلة) .

اسبوع بومبيدو

كان من المتوقع أن يكون الاسبوع المنصرم عماليا فاصبح بومبيدويا . لقد ظهر في وضوح أن المطالب النقابية قليلة ، لكنها تبدو كثيرة عندما يتقزم الحكم . كما ظهر في وضوح أن المرض الاقوى يبدو ضعيفا عندما يتعملق الانسان على غرار الرئيس الفرنسي الراحل .

أكثرية زعماء العالم من برانت الى بريجنيف مرضى ، في حين أن صحة بلادهم في تحسن . أما في لبنان ، فان صحة أكثرية زعمائنا ممتازة في حين ان البلاد مريضة . وقد يكون ان اكثرية زعماء العالم يتحملون مسؤولياتهم الى درجة اهمال ذواتهم ، في حين أن أكثرية زعماء لبنان يهتمون بذواتهم الى درجة اهمال مسؤولياتهم . من هنا أن المشاكل الصغيرة ذات الحل البسيط والمتوافر ، كمطالب العمال والطلاب ، تكبر بوجود حكم صغير . والمشاكل الكبيرة ذات الحلول المعقدة والمستعصية ، كاوروبا والنفط والشرق الاوسط ، تصغر بوجود حكم كبير .

لو جرت الانتخابات اليوم في لبنان لجاءت ابعد ما تكون عن الاهتمامات الحياتية والمعيشية والمستقبل اللبناني والعربي الى درجة السخف . في الوقت الذي تجري الانتخابات الفرنسية تحت وطأة نتائج حرب تشرين والقضايا العربية واللبنانية . لقد تحول النفط العربي الى الدولة الاكثر تأثيرا في نتائج الانتخابات الفرنسية .

ولو جرت الانتخابات اليوم في لبنان لكان نجاح البعض وسقوط البعض الآخر لا يعني تغييرا أو اختيارا . في الوقت الذي تجري الانتخابات الفرنسية في اطار اختيارات أساسية : فرنسا الديغولية بقيادة اصلاحية تتمثل في جاك شابان دلماس ام فرنسا الاشتراكية بتعاون شيوعي تتمثل في فرنسوا ميتران . فرنسا العربية بامتدادها الافريقي والصناعي أم فرنسا الاسرائيلية بامتدادها الصهيوني والمصرفي . فرنسا العالم الثالث حيث النفط العربي وسيلة لتنمية الدول الصغيرة أم فرنسا الاميركية حيث النفط العربي مادة لصراع الدول الكبيرة .

الفرنسيون قد ينتخبوننا غداء ونحن ، اذا ما انتخبنا ، لا ننتخب انفسنا بل ننتخب اللاشيء . موت زعيم واحد هناك يخلق ثغرة عالمية في حين أن وجود زعامات عدة هنا لا تملأ ولو بعض الثغرات اللبنانية .

كريم بقرادوني

أبنة دوق تنضم الى سرب النواطير

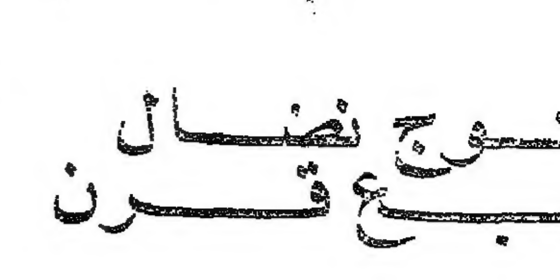
(ص ٤)

أرشيف الدولة تأكله الفئران



(ص ٦)

هكذا منذ الأصل




من اضراب عمال غندور •

بعد قرابة ربع قرن من النضال تمكنت الحركة العمالية في لبنان من الحصول على تأكيد بتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل الخاصة بالصرف الكيفي • والتعديل هذا ، لو جاء في مستوى الآمال ، ستكون له انعكاسات ايجابية مهمة على مسيرة الحركة النقابية اللبنانية •

والمادة ٥٠ التي تجيز لرب العمل صرف احد اجرائه أو جميعهم ساعة يشاء شريطة أن يدفع له أولهم العويض القانوني، مثلت دورا مهما في تاريخ نشوء الحركة النقابية في لبنان • ففي المرحلة الاولى لنشوء هذه الحركة، اي أوائل الخمسينات، كان أرباب العمل يلجأون فورا الى تسريح اي من عمالهم الذي تساوره نفسه القيام بنشاط نقابي أو الانضمام الى نقابة • واستمر العمل في هذه الحال حتى أوائل الستينات حيث زاد الوعي النقابي وبدأ يمثل زخما داخل المؤسسات والشركات على نحو لم يكن من السهل على أرباب العمل تجاهله • وحيال هذا الواقع لم يجد أرباب العمل بدا من التساهل فآثروا السماح بانشاء نقابات داخل اطار مؤسساتهم آملين في أن يتمكنوا ، عبر ذلك ، من الهيمنة على هذه النقابات واحتوائها وبالتالي حصر فاعليتها • لذلك ، وبسبب تساهل السلطات المختصة في الترخيص بانشاء نقابات ، ازدهرت في هذه الحقبة النقابات الخاصة بالمؤسسات والشركات • وتمكن أرباب العمل في غالب الحالات من السيطرة على نقابات مؤسساتهم عن طريق ايصال اخصائهم الى قيادتها • والراهن أن المادة ٥٠ كانت السلاح الافعل ، في كبت العناصر المناوئة للادارة وأخصائها •

لذلك فان معظم حالات الصرف من الخدمة ، في هذه الحقبة ، كانت ترتكز على عدم رغبة رب العمل في قيام نقابة في مؤسسة أو على رغبته في ابعاد بعض العناصر من الوصول الى قيادة النقابة •

دور المادة ٥٠

ويمكننا تلخيص الدور الذي مثلته المادة ٥٠ منذ صدور قانون العمل (عام ١٩٤٦) وحتى أواسط الستينات كما يأتي : كانت هذه المادة مصدر قلق دائم في نفوس الطبقة العاملة اذ انها ، كانت تلوح لهم باستمرار بفقدان مصدر معيشتها • هذا القلق مثل دورا أساسيا في تأخير نمو الانتساب النقابي ومن ثم في تشجيع قيام نقابات المؤسسات على حساب النقابات القطاعية • وبما أن العرض في سوق العمالة اللبناني يفوق الطلب ، خصوصا بالنسبة الى غير المهرة وانصافهم من العمال فلم يكن رب العمل يواجه اي صعوبة في ابدال أي من عماله أو جميعهم بغيرهم •

وأرباب العمل كانوا ، منذ صدور قانون العمل ، يتحججون بالحرية الاقتصادية وحرية العمل في دفاعهم عن المادة ٥٠ في حين أن معظم النظم التي تشجع المبادرة الفردية الغت من قوانين عملها مثل هذه المادة • ففرنسا التي تأثر المشترع اللبناني بقانون عملها ابدلت قبل زمن بعيد الصرف الكيفي بالصرف السببي وضمنت في صورة قاطعة ديمومة العمل وحرية الانتساب النقابي كذلك الامر بالنسبة الى المانيا وبلجيكا وبريطانيا ، وفي الولايات المتحدة ، رائدة النظام الاقتصادي الحر ، تسيطر النقابات على سوق العمل بحيث لا يمكن العامل الحصول على عمل ما لم يكن منتسبا الى نقابة • أما قضية الصرف فيجب أن تقترن بموافقة النقابة المختصة قبل أن تكرس •

في الحقبة الاخيرة ، وبعد زيادة نفوذ الحركة العمالية واتساع الانتساب النقابي - ولو على حساب ارتفاع عدد الضحايا من المسرحين - بدأت جبهة أرباب العمل تتقبل فكرة تعديل المادة ٥٠ • وبديهي أن يتجه تفكير هؤلاء الى زيادة التعويضات المالية للمصروف مع الاحتفاظ بحق الصرف كاملا غير منقوص • الا ان الحركة النقابية رفضت تكرارا هذا الاتجاه لان واقع العمالة اللبنانية يحتم، بالنسبة الى قلة الوظائف ، الحفاظ على ديمومة العمل قبل أي شيء اخر •

تعديل العمال

والتعديل الذي تقترحه الحركة النقابية كانت أعلنته على لسان النقابي السيد جورج صقر • وينص الاقتراح على الآتي : « يحق لصاحب العمل أن يصرف من الخدمة المستخدمين المرتبطين معه بعقد استخدام شرط أن يكون الصرف معللا ولا يصبح هذا الصرف نافذ المفعول الا بعد اقرار في لجنة مشتركة مؤلفة بالتساوي من يمثل عن صاحب العمل والعمال ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي يتوجب عليها اصدار حكمها المبرم خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ احالة القضية عليها • ويحق لصاحب العمل توقيف المستخدم المصروف عن العمل الى حين صدور قرار اللجنة المشتركة في قضية شرط أن يدفع له أجوره كاملة خلال هذه المدة » •

« ولا يجوز صرف المستخدمين المنتخبين للمجالس التنفيذية للنقابات العمالية أو وكلاء النقابة المعينين رسميا من قبل مجالس النقابة ، كما لا يحق صرف المستخدمين الذين يقومون بتأسيس نقابة عمالية أو أولئك الذين يقومون بنشاط نقابي » •

والتعديل المقترح هذا يقر ضمنا أن هنالك حالات خاصة تستوجب الصرف ولا يمكن للمنظمات العمالية الا القبول بها كمثل حالات العجز المالي الدائم والثابت أو الاقفال القسري التام أو التصرفات الشاذة المتطرفة من الاجير • الا ان التعديل لم يترك لرب العمل حق تقدير تلك الحالات الخاصة أو التصرفات الشاذة بل أناط ذلك بهيئة تمثل كل الاطراف المعنية وتكون قراراتها ملزمة للطرفين •

آثار التعديل

التعديل هذا للمادة ٥٠ ، اذا اعتمد، ماذا ستكون انعكاساته؟ هل سيؤدي الى خلق المبادرة الفردية والاجهاز على النظام اللبناني الاقتصادي الحر كما يرى أرباب العمل تجار وصناعيون ؟

الواقع أن التعديل يفترض أن تكون له انعكاسات ايجابية على أرباب العمل كذلك على العمال • فمن زاوية أرباب العمل فان ضمان ديمومة العمل وتوفير الاستقرار النفسي للعامل سيؤديان في المدى البعيد الى رفع انتاجيته وزيادة ارتباطه بالمؤسسة التي يعمل لاجلها • والاقرار بديمومة العمل ، حسب التجارب العالمية ، يولد لدى العامل شعورا بالشراكة في المؤسسة ويدفعه بالتالي الى المزيد من البذل والعطاء • والتجارب العالمية في ضمان ديمومة العمل لا تعطي مبررا لمخاوف أرباب العمل الا اذا كان هؤلاء يعتبرون سلفا أن عمالهم اخصام لهم قبل أي شيء •

أما من زاوية العمال فازالة شبح التسريح سيؤدي الى نتائج مرحلية مهمة يمكن ايجازها قياسا على التجارب العالمية بالآتي :

١ - في المدى القصير : سيزيد الانتساب النقابي وتتسع دائرة مشاركة العمال المنتسبين في نشاطات النقابة المختلفة •

٢ - في المدى المتوسط : زيادة الانتساب ستؤدي الى زيادة موارد النقابات وتحسن نوعية القيادات فيها ، كما أن التحرر من شبح التسريح سيطلق حرية العامل في الانتساب الى النقابة التي يشاء الامر الذي سيكون لمصلحة النقابات القطاعية والمهنية وعلى حساب نقابات المؤسسات (★) • وهذا الاتجاه سيكون من ابرز العوامل التي ستؤدي في أواخر مرحلة المدى المتوسط الى تجميع نقابات المهنة الواحدة في نقابات قطاعية أو مهنية •

في المدى البعيد : يفترض أن تتمكن نقابات العمال من استقطاب أكثرية العمال اللبنانيين وبالتالي من الاستغناء عن أي مصادر تمويل خارج اطارها العمالي كمساعدات الدولة وغيرها • وهذا الاستقلال المادي للحركة النقابية ضرورة اساسية لضمان حريتها والتزامها بالمطالب العمالية من دون أن تكون هنالك أي اعتبارات جانبية • وزيادة الانتساب النقابي سيقوي بالطبع الحركة العمالية ككل ويمكنها بالتالي من زيادة مكاسبها وتحسين نوعيتها •

ان حصول الحركة النقابية اللبنانية على بعض المكاسب كتعديل المادة ٥٠ لا يعني بالضرورة وقوع الخسارة في صفوف أرباب العمل • فالتوازن العادل بين أرباب الاعمال والعمال لم يقم بعد في لبنان حتى يعتبر تعديل المادة ٥٠ « تطبيشا » لكفة العمال على حساب أرباب الاعمال • فالعامل في لبنان لم يحصل بعد على كل حقوقه المشروعة ولا هو ينعم بكل الضمانات الاجتماعية التي يبررها الواقع الاجتماعي والاقتصادي اللبناني •

واذا كان أرباب العمل ينشدون ، وبصدق، تطوير اعمالهم والاقتصاد الوطني ككل ، عليهم أن يتقبلوا بواقعية التغييرات الآيلة الى تحسين الاوضاع العمالية خصوصا اذا كانت هذه التغييرات محقة كتعديل المادة ٥٠ وضمان ديمومة العمل •

عدنان صلاح الخياط

(★) بعض المؤسسات درج على على تسريح أي عامل يقول بالانتساب الى نقابة قطاعية أو مهنية خارج نطاق المؤسسة •

الصيغة التي يفضلها ارباب العمل

« يحق لرب العمل والعامل ان يفسخا عقد الاستخدام المعقود بينهما لمدة غير معينة . غير انه ، واذا كانت اسباب فسخ العقد من قبل صاحب العمل تعود الى نشاط العامل النقابي أو مطالبته الخطية او القضائية بتطبيق القوانين العمالية أو لاسباب لا علاقة لها بأوضاع المؤسسة المالية، أو تلك الملحوظة في المادة ٧٤ (★) من هذا القانون اعتبر هذا الفسخ فسخا تعسفيا وجاز للاجير مطالبة رب عمله بتعويض خاص عن هذا الفسخ تقدره المحكمة مع مراعاة ماهية العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة وسن العامل ، على الا يقل هذا التعويض عن راتب أربعة أشهر ولا يزيد على راتب اثني عشر شهرا ، وذلك مع مراعاة احكام المادتين ١٣ و٥٤ من هذا القانون » .

★ تضمنت المادة ٧٤ الحالات التي يحق لرب العمل فيها صرف أجيره من دون تعويض أو انذار مسبق .

النص الحالي للمادة ٥٠

« لرب العمل ان يصرف في كل آن اجراءه غير المرتبطين معه بعقد استخدام أو اتفاق لمدة معينة ، ولكن عليه أن يوجه الى الاجراء في المهل المعينة في المادة ١٣ من هذا القانون انذارا بالصرف من الخدمة . يوجه الانذار في كتاب مضمون مع اشعار بالوصول » .

بداية معركة جديدة

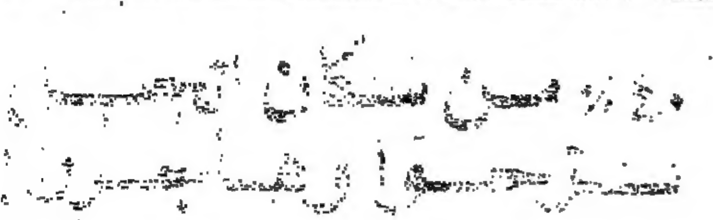
التطورات التي شهدتها الجبهة العمالية ، الاسبوع الماضي ، تفسح في المجال لاستنتاجات عدة . واولى هذه الاستنتاجات ان وحدة الحركة النقابية والعمالية ، بصرف النظر عن التناقضات الموضوعية القائمة بين قاداتها ، قادرة على انتزاع المطالب المشروعة . وهذه الوحدة لم تكن فوقية وشكلية انما انبثقت ، هذه المرة ، من مشاركة مكثفة ، كما وتنوعا ، من القواعد العمالية الواسعة . ولعل مشاركة آلاف العمال في تظاهرة الاسبوع الاسبق خير دليل على ذلك ، خصوصا أن مثل هذه المشاركة لم تحصل منذ اواخر الاربعينات .

وعبر هذه الوحدة ، تمكن العمال من تحقيق جملة من المكاسب الجدية ، في مقابل الغاء الاضراب ، واثبتوا مرة اخرى ان حركتهم هي حركة هادفة وواعية ومسؤولة ، لا تلجأ الى الاضراب حبا بالاضراب انما كوسيلة ضغط مشروعة لتحقيق اهداف آنية محددة وواضحة . والمكاسب التي تحققت او هي قيد التحقق مهمة وتشكل خطوة كبيرة الى الامام على طريق رفع المستوى المعيشي للعمال والاجراء وذوي الدخل المحدود . ويكفي ان نعلم ، على سبيل المثال ، ان المادة ٥٠ من قانون العمل بقيت ، خلال اكثر من ربع قرن موضع نزاع حاد بين العمال وارباب العمل ، وان قبول الدولة بتعديلها ، لجهة تحديد شروط الصرف ورفع التعويضات ، يعتبر مكسبا حيويا للعمال من دون ان يعني ذلك بالضرورة الاضرار بمصالح ارباب العمل (وقد سبقتنا دول اوروبية غربية عدة في هذا الميدان) . كذلك فان موافقة الدولة على استثناء السلع الغذائية الاساسية (عشرات السلع) من مفعول المرسوم الاشتراعي ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري ، يشكل خطوة على طريق كسر شوكة الاحتكار في البلد . ومن المطالب الاساسية المحققة ايضا ، شمول من هم دون السن العشرين من العمال بزيادة الاجور التي اقرت في بداية السنة . وهذا المطلب يستفيد منه نحو ربع العمال والاجراء في لبنان .

ومن الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من التطورات الاخيرة ، ان تحقيق المطالب العمالية لا يخضع لمواصفات فنية وتقنية ، انما يتوقف في نهاية المطاف ، على تطور موازين القوى بين مختلف الاطراف المشاركة في عملية الانتاج (العمال ، ارباب العمل ، الدولة) . يبقى انه من المفترض الا تقع الحركة العمالية فريسة اتجاهين متفارقين في الشكل وملتقين في الجوهر : الاتجاه التيئيسي الذي يحاول التقليل من اهمية المكاسب العمالية المحققة في المواجهة الاخيرة ، والاتجاه الاسترخائي الذي يعتقد ان المعركة انتهت وان المطالب تحققت . ولعل الايام المقبلة ستظهر ان الاتفاق الاخير ، بين العمال والدولة ، ليس سوى بداية معركة جديدة ، على مستوى جديد ، بين الطرفين .

ك

في مؤتمر تطوير الشوف



في مؤتمر تطوير الشوف الذي انعقد الاسبوع الماضي في فندق بوريفاج قدم الدكتور توفيق بيضون دراسة عن التطوير الاقتصادي لقضاء الشوف •

عرض أولا المعطيات البشرية والطبيعية للقضاء فأشار الى أن عدد سكان القضاء يبلغ ١٤٣ ألفنسمة من أصل ٦٨٠ ألفا في محافظة جبل لبنان ككل وذلك حتى العام ١٩٦٤ •

وقد هبط العدد الاجمالي للسكان في جبل لبنان الى ٣٧٠ ألفا عام ١٩٧٠ • ومرد ذلك الى وجود تيار قوي من الهجرة اما داخليا نحو بيروت وضواحيها واما الى الخارج • وبلغت نسبة الهجرة ٤٠ في المئة من مجموع سكان المحافظة الامر الذي يشكل مظهرا اجتماعيا تجب معالجته •

وفي المعطيات الطبيعية تمتاز منطقة الشوف بكثرة الموارد المائية ما عدا منطقة الخروب التي تقل فيها الينابيع نسبيا • وتبلغ مساحة الشوف ٤٦٣٦٤ هكتارا بينها ١٥٦٠٤ هكتارات أراض زراعية أي حوالى الثلث • و ١٩ في المئة من الاراضي الزراعية هي مروية والباقي بعلية • والزراعات والموارد المائية في الشوف غير مستغلة استغلالا كافيا للاسباب الاتية :

- الصعوبة الطبيعية للارض من حيث الانحدارات والمسالك الصعبة •
- انعدام الخطة الزراعية المركزية الواضحة •
- أهمال مناطق من الاراضي كانت صالحة للزراعة في ما مضى •
- عدم ادخال الوسائل والاساليب الحديثة في الزراعة •
- عدم توافر الطرق الزراعية •

عناصر الانماء

وعرض الدكتور بيضون أهم الاعمال التي تساعد في تحقيق بعض عناصر التنمية في القضاء • وذلك بتطوير زراعة الزيتون والكرمة والتوت لتربية دود القز وتطوير الحرف •

في زراعة الزيتون يعتبر قضاء الشوف احد أهم المناطق التي تنتج الزيتون اذ ان المجموع العام للمساحات المزروعة زيتونا في القضاء بلغت حوالى ٣١ الف دونم تنتج ٢٤٠٠ طن في السلة ، وتظهر الاحصاءات ان معدل عدد الاشجار في الدونم الواحد هو ٣٠ شجرة ، في حين يبلغ المعدل في أقضية اخرى ٣٥ - ٣٨ شجرة • وهذا التدني في عدد الاشجار يعود الى :

- ضآلة العناية بشجرة الزيتون •
- فتك الحشرات والامراض بها •
- قلة الاهتمام بالحراثة وبتحسين وسائلها •

من أجل الزيتون

ومن أجل تطوير قطاع الزيتون في الشوف لا بد من اتباع خطة تجمع بين التوعية والمساعدة الفنية •

وتعتبر توعية المزارع لاهمية الاساليب الحديثة في زراعة الزيتون شرطا أساسيا في تطوير هذه الزراعة :

١ - عن طريق اقامة حقول تجارب حديثة تظهر الفارق في المردود الذي تعطيه الاساليب الحديثة بالمقارنة مع الاساليب التقليدية التي ما تزال متبعة في هذا القطاع •

٢ - اقامة تعاونية زراعية تؤمن للمزارع امكان الحصول على الاسمدة والادوية الضرورية لمكافحة الحشرات والامراض فضلا عن الجرارات اللازمة لحراثة الارض على أحسن وجه اضافة الى تأمين أحسن الوسائل لقطاف الموسم والتي تساعد في المحافظة على نوعية الانتاج وزيادته ، كما تقوم التعاونية بالعمل على تطوير معاصر الزيت القائمة فضلا عن انشاء معاصر حديثة في مختلف القرى التي تهتم بزراعة الزيتون •

٣ - الاهتمام بشق الطرق الزراعية من أجل خفض كلفة نقل الانتاج من البستان الى المعصرة أو الاسواق •

٤ - العمل على دفع المؤسسات العامة ، كوزارة الزراعة والمشروع الاخضر ومصلحة الانعاش الاجتماعي، الى القيام بما يترتب عليها في هذا المجال من أجل تحسين الانتاج وتوعية المزارعين فضلا عن تنمية الريف •

قضية الكرمة

وفي زراعة الكرمة في الشوف تفيد الدراسات عن أوضاعها كالآتي :

١ - انعدام تجديد المساحات المزروعة كرمة •

٢ - قدم عمر الكروم المزروعة حاليا فضلا عن اهمال المزارع لها لجهة التقليم والحراثة والوقاية من الامراض والحشرات •

٣ - أنواع أشجار الكرمة الموجودة هي من العنب الابيض والاسود والمقساسي والتفيفيحي •

٤ - انتاج شجرة الكرمة يختلف بين رفعها على « سقايل » او رفعها على « شواعيب » ، اذ ثمة تباين في الانتاج من ١٠ كيلو للكرمة المرفوعة على شاعوب الى ١٠٠ كيلو للكرمة المرفوعة على سقالة •

٥ - المساحة المزروعة كرمة تبلغ حوالى ٧٢٩٣ دونما فيها حوالى ٣٢٣٠٠ نصبة منتجة و ٤٧٠٠ نصبة غير منتجة •

٦ - مجمل انتاج العنب على أنواعه في الشوف بلغ ٤٤٩٢ طنا عام ١٩٧٠ من أصل ٨٠ الف طن مجموع الانتاج من العنب في لبنان •

والوسائل التي تساعد على تحسين زراعة الكرمة في الشوف هي :

- اقامة حقول تجارب في مختلف المناطق من قضاء الشوف لتعريف المزارعين على أفضل الاساليب لزيادة انتاج الكرمة في أقل مساحة ممكنة وذلك باعتماد « السقايل » لهذه الغاية والتي تساعد على تسهيل عمليات العناية والتقليم •
- قيام مصلحة الانعاش الاجتماعي في العمل على توفير الوسائل الفنية التي تسمح بالعناية بالكرمة وتقليمها على أكمل وجه شرط أن تكون المحافظة قد أمنت بدورها شق الطرق الزراعية الضرورية لذلك •
- العمل على تصنيع الفائض من الانتاج بأحدث الاساليب بغية التصدير الى الاسواق الخارجية •

التوت ودود الحرير

زراعة التوت وتربية دود الحرير تعتبران من ركائز الاقتصاد الريفي نظرا الى انتاجية هذا النوع من النشاط فضلا عن تناسبه مع أوضاع الفلاح الاقتصادية والاجتماعية •

ان انتاج الشرانق في لبنان عام ١٩١٠ بلغ ٦٢٣٠ طنا وفي عام ١٩١٤ بلغ ٤٠٠٠ طن ، أما في العام ١٩٣٥ فقد بلغ ٢٣٢٠ طنا • وفي الماضي كان قضاء الشوف أكبر المناطق اللبنانية التي كانت تجري فيها تربية دود الحرير • وكان هذا النشاط يعتبر أحد الركائز الاساسية لمعيشة السكان في القضاء الامر الذي دفع مكتب الحرير الى اعادة الحيوية الى هذا النشاط في الشوف ووزع ١٢٢ علبة من البذور عام ١٩٧٠ على [illegible] شخصا في ٢٣ قرية من قضاء الشوف بلغ انتاجها ٣١،٥ طنا تسلمها مكتب الحرير بمعدل ٦١٥ قرشا للكيلوغرام وذلك من أصل ٩٥ طنا هو الانتاج العام في لبنان عام ١٩٧٠ •

وعلى رغم أهمية هذا القطاع ، في لبنان عامة وقضاء الشوف خاصة ، ما تزال هنالك مشاكل متعددة تعانيها تربية دود الحرير ، من أهمها :

- اقتصار هذا النشاط على النساء والمسنين مما يضعف التربية الفنية ويجعلها تعتمد على أساليب قديمة •
- رغبة الاهالي في الاتجاه نحو زراعات اخرى كالتفاح والاجاص والدراق •
- شبه انعدام وجود حقول مخصصة للتوت فقط •
- ضعف انتاجية شجرة التوت في الشوف نتيجة رداءة نوع الشجر القائم وقدمه •
- ضعف في التمويل ونقص في الارشاد والتوعية •

الحرف الناشطة

وأهم الحرف الناشطة في قضاء الشوف ثلاث هي : الفخار والحياكة وأشغال الابرة • وهي تنحصر في منطقتين المناصف وأقليم الخروب •

في الفخار تعتبر أهم المناطق بشتفين وديركوشة وجسر القاضي حيث يبلغ عدد العاملين في هذه الحرفة ٣٦ في ١٩٧٠ • وكان الانتاج الاجمالي نحو ٣٠٠ ألف قطعة من أباريق وجرار وادوات منزلية وزينة •

وفي الحياكة أهم المناطق التي تهتم بها هي :

- شحيم ، لحياكة شعر الماعز وصنع خوص الزيتون • وبلغ الانتاج منها ٧،٥ اطنان وعدد العاملين فيها ١٧ عاملا • أما وسائل الانتاج فهي قديمة وبدائية جدا •
- برجا ، تمتاز بحياكة الشراشف وقد انتجت عام ١٩٧٠ نحو ١٢٢ [illegible] وحدة ، وهي تسوق في بيروت والقرى ويسد هذا الانتاج حاجات شعبية بسيطة أما عدد العاملين فيها فبلغ عام ١٩٧٠ نحو ٤٣ عاملا ووسائل الانتاج هي النول مصنوع محليا وهي حديثة العهد •
- بشتفين ، وتمتاز بحياكة الاقمشة المختلفة والالوان والتصاميم وما يطلق عليها اسم الانتاج الفولكلوري • وبلغ الانتاج عام ١٩٧٠ نحو ٤٥٠ مترا مربعا •
- كفرقطرا وبعذران تمتاز بحياكة الاقمشة المعدة للثياب والعباءات العادية خصوصا وبلغ الانتاج عام ١٩٧٠ نحو ١٥٠ [illegible] انعاش القرية •

وفي أشغال الابرة ، على رغم سعة انتشار العارفين بها لم [illegible] حتى الان منزلة تجارية الا في بعض القرى حيث تنشط جمعيات [illegible] للعناية بالتعليم وتصريفه كما هي الحال في بعقلين حيث جمعية انعاش القرية •

غالبية الانتاج يتم تصريفه بواسطة بيت المحترف اللبناني وبلغ انتاج اشغال الابرة في [illegible] عام ١٩٧٠ نحو [illegible] وبلغ عدد العاملين [illegible]

الحركة العمالية كانت واجهة احداث الاسبوع ، فماذا نعرف عنها ؟

يضم الاتحاد العمالي العام ١٤ اتحادا تجمع في ما بينها ١١١ نقابة انتسب اليها نحو ٤٧ الف عامل ومستخدم • وكان الاتحاد حتى نهاية ١٩٧١ لا يضم الا ٩٩ نقابة انتسب اليها نحو ٣٥ الف عامل ومستخدم •

ويبلغ عدد النقابات في لبنان ١٤٣ نقابة تضم ما لا يقل عن ٦٠ الف منتسب ، كانت لسنوات خلت لا تضم الا ٤٣ الفا فقط • وزيادة الانتساب تمثل دورا في تحريك الاتحاد كقوة ضاغطة ، الا انها لم تؤثر حتى الان في تغيير الهيكلية النقابية وتنظيم الاتحاد العمالي العام • اذ ان القانون المعمول به حاليا يسمح بانشاء اكثر من نقابة في القطاع الواحد شرط ان يكون هناك تغيير طفيف في التسمية واحيانا في العمل • وغالبا ما يأتي انشاء نقابة ثانية في قطاع العمل الواحد بتشجيع من الحكومة • هذا الامر حمل رؤساء الاتحادات على وضع مشروع قانون ينظم الهيكلية النقابية في لبنان ، ويلحظ المشروع ان تتكون الهيكلية النقابية وفقا للاسس الاتية :

اللجنة الصغرى

أ - اللجنة النقابية الصغرى للتجمعات العمالية على أساس المؤسسة الواحدة التي يزيد عدد اجرائها على الخمسين او على أساس المؤسسات التي يزيد مجموع اجرائها على هذا العدد • ويدير هذه اللجنة مجلس ادارة يضم بين ٦ و ١٠ اعضاء ومدته ٤ سنوات قابلة للتجديد ، ينتخب نصف اعضائه كل سنتين •

وتنحصر اهداف اللجنة النقابية الصغرى في العمل على رفع كفاية الاجراء الانتاجية وتنفيذ خطط العمل النقابي وتمثيل الاجراء في المفاوضات وتوقيع العقود الجماعية ضمن المؤسسة او المؤسسات التي تمثلها •

لجنة المحافظة

ب - اللجنة النقابية للمحافظة وتتألف من اللجان النقابية الصغرى في المحافظة وتخصص باجراء المهنة الواحدة • ويكون للجنة المحافظة مجلس ادارة يحدد ، عدد اعضائه وطريقة انتخابه وتوزيع الوظائف فيه النظام الداخلي للجنة وتنحصر اهداف هذه اللجنة في مراقبة اعمال اللجان النقابية الصغرى ومساعدتها وتقديم المشورة اليها وتنظيم الدورات التثقيفية وتوقيع العقود الجماعية وتمثيل الاجراء في الوساطة والتحكيم •

ج - النقابة العامة الوطنية للقطاع المهني وتتألف من اللجان النقابية للمحافظات وتخصص باجراء المهنة الواحدة • وتنتدب كل لجنة نقابية في المحافظة ممثلين عنها لتشكيل النقابة العامة الوطنية للقطاع المهني ويحدد عدد الممثلين في كل لجنة بالنسبة الى عدد المنتسبين اليها • ويؤلف مجموع ممثلي اللجان النقابية للمحافظة الهيئة العامة للنقابة العامة الوطنية للقطاع المهني • ويكون رئيس مجلس ادارة النقابة رئيسا لها ومدة ولايته ٤ سنوات غير قابلة للتجديد الا بعد مرور ٤ سنوات على تاريخ انتهاء ولايته • وتنحصر اهداف النقابة في اهدافها الحالية •

د - الاتحاد النقابي للمهن المتشابهة ويتألف من مجموع النقابات العامة الوطنية للقطاعات المهنية المتشابهة • وتنتدب كل نقابة ممثلين عنها لتشكيل الاتحاد ويحدد عددهم حسب النظام الداخلي بالنسبة الى عدد المنتسبين الى النقابة • ويؤلف مجموع ممثلي النقابات العامة الجمعية العمومية للاتحاد النقابي الذي يدير اعماله مجلس ادارة ينتخب لمدة ٤ سنوات غير قابلة للتجديد الا بعد انقضاء ٤ سنوات على تاريخ انتهاء ولايته •

واهداف الاتحاد تنحصر في تنسيق العمل بين مختلف النقابات العامة المهنية وتقديم المشورة الى النقابات•

الاتحاد العام

هـ - الاتحاد النقابي العام ويتألف من مجموع الاتحادات النقابية للمهن المتشابهة ويمثل كل اتحاد ٣ اعضاء مهما يكن عدد المنتسبين اليه ، ويجب ان يكون رئيس كل اتحاد من بين الاعضاء ويؤلف هؤلاء الجمعية العمومية •

ويدير الاتحاد مجلس ادارة من ٥ اعضاء ينتخبون لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد ، اما رئيس مجلس الادارة الذي هو رئيس الاتحاد فينتخب لمدة ٤ سنوات غير قابلة للتجديد الا بعد انقضاء ٤ سنوات على نهاية الولاية • ويمثل الاتحاد جميع الاجراء في الجمهورية اللبنانية ، وهو ينسق العمل النقابي ويراقبه •

هذه الهيكلية الجديدة يطالب بها رؤساء الاتحادات منذ سنوات ، لكنها حتى الان لم تدرس ولم يرفع مشروعها الى مجلس الوزراء لدرسه واحالته على مجلس النواب لاقراره •

ويرى النقابيون ان هذه الهيكلية تساعد على تقريب المسافة بين القاعدة العمالية والاتحاد العام وبالتالي فانها تقضي على الجمود المسيطر على القطاعات العمالية بسبب عدم التمكن من تبديل الوجوه القيادية•

الــورق ... الــورق ... والأسعار ترتفع ١٠ و ١٥ ٪ و؟ ٪

اقتصدوا ... قننوا ... ابحثوا عن مصادر جديدة ، فالازمة عالمية وكلما طالت اصبحت خانقة اكثر فاكثر .

هذا التحذير لا يعني ازمة النفط ولا أزمة الطاقة عموما ، بل هو يتعلق بالورق الذي استفحلت أزمته وفرضت على دور نشر وطباعة عدة في العالم خفضا في الاستهلاك .

وهكذا ، مع هذا التحذير ، بدأ الناشرون واصحاب دور الطباعة يشعرون ، بكثير من القلق ، اذ ان ما ينطبق على أزمة النفط ينطبق كذلك على ازمة الورق ، وربما في ظروف اصعب وادق واكثر حراجة ، خصوصا ان حجم الانتاج في دور النشر والطباعة اخذ ، في السنوات الاخيرة ، في التصاعد السريع بالنسبة الى مختلف القطاعات الاخرى من الصحافة الى الاعلان الى المنشورات في انواعها والكتب والقرطاسية وما اليها .

وكانت ازمة الورق بدأت تذر قرنها اواخر السنة الماضية في شكل صارخ . وصار التسابق على الورق الشغل الشاغل لدور النشر والطباعة في العالم كله ، خصوصا ان الازمة ليست في نقص الانتاج وعدم قدرته على تغطية حاجات الاسواق العالمية فحسب ، بل هو أيضا في ارتفاع اسعاره في شكل جنوني، كذلك في الاقبال الجنوني على طلبه الى حد ان بلدانا عدة في العالم الثالث تسعى الان الى الحصول على حاجتها من الورق مهما يكن ثمنه .

محاولات من كل جانب

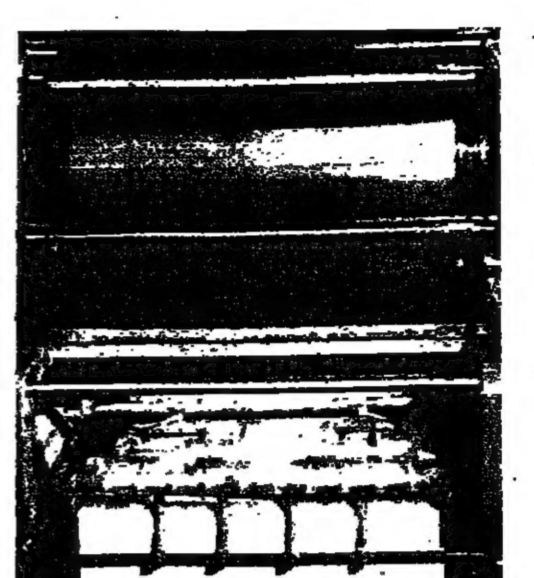
المحاولات كثيرة ، من كل جانب وفي كل مكان ، لكن الازمة استفحلت وزادت خطورة ، كذلك زادت احتمالات خفض الاستهلاك واللجوء الى تدابير وقائية . ففي الهند خفضت كميات الورق المخصصة للصحف بنسبة ٣٠ في المئة . وفي بريطانيا وايطاليا بدأت الصحف تخفض من عدد صفحاتها ، وفي فرنسا لجأ اصحاب دور الطباعة والنشر وشركات التغليف الى تدابير وقائية ، وسط موجة اقبال على الطلب لا حدود لها ، مع العلم ان السوق لم تكن قادرة على مثل هذه المواجهة لسببين :

اولا : لان المنتجين لم يثمروا الا القليل في مشاريعهم في الاعوام الاخيرة .

ثانيا : لان ظروفا مناخية واضرابات عمالية ادت الى خفض في التسليم .

وعلى رغم ذلك استمر التسابق على الطلب في كل مكان في العالم تقريبا مما حدا المنتجين الى رفع اسعارهم على اساس الزيادة التي طرأت على اسعار المادة الاولية ، اي الخشب ، اذ هي بلغت نسبة تراوح بين ٨٠ و ١٠٠ في المئة . السوفيات — مثلا — رفعوا اسعارهم الى ضعف ما كانت .

وهنالك مواد اخرى كعجينة الورق كانت


الصحف لا تطبع .

اسعارها تراجعت في الاعوام الاخيرة ، عادت من اشهر وسجلت زيادة في اسعارها بنسبة ٢٠ في المئة في فرنسا ، ويتوقع ان تصل هذه الزيادة الى ٣٠ في المئة في الاشهر المقبلة . وبالنسبة الى ورق الصحف فقد ارتفعت اسعاره بنسبة ٢٠ في المئة في كانون الثاني الماضي ثم بنسبة ١٥ في المئة في اذار .

في ضوء هذا الواقع ، وللمرة الاولى ربما ، التقى ارباب العمل والعمال والنقابيون من العاملين في القطاعات المستهلكة للورق في فرنسا على ضرورة رسم سياسة حرجية فاعلة تأخذ في الاعتبار امكان تحقيق الاكتفاء الذاتي على الاقل ، مع العلم ان انتاج فرنسا من ورق الصحف هبط من ٤٣٠ الف طن في ١٩٧٠ الى ٢٨٠ الفا في ١٩٧٣ بينما ارتفع حجم الاستيراد من ١٧٠ الف طن الى ٣٢٠ الفا .

ثلاث نقاط فرنسية

ويركز الفرنسيون الان على نقاط رئيسية ثلاث في هذا المجال :

اولا : ضرورة الافادة من الغابات الفرنسية، وهي من اغنى ما في اوروبا مساحة وموارد . وطبعا ، الافادة هنا لا تعني التخريب ونهب الغابات ، بل يجب ان تكون حصيلة سياسة عاقلة تفرض اعادة التحريج والعناية بالاشجار ومكافحة الحرائق ، مع وجوب اهتمام اصحاب الغابات بأملاكهم والنظر الى كيفية استثمارها نظرة جديدة في ضوء الارتفاع المستمر في اسعار الخشب .

ثانيا : اجراء بحوث تقنية بهدف ايجاد مصادر جديدة للورق اعتمادا على القصب الذي يمكن ان يكون مصدرا جديدا للمواد الاولية .

ثالثا : استغلال الورق القديم والمستهلك . وهنالك الان نحو ٣٠ في المئة من الورق المستهلك اعيد جمعه ويمكن ان تصل نسبته الى ٤٠ و ٤٥ في المئة . ويمكن كذلك استغلال نفايات المصانع اذا اعتمدت خطة تنفذ في اشراف وزارة الصناعة يرافقها فرض مراقبة فاعلة على تصدير الورق المستهلك الذي تحوله البلدان المستوردة الى مواد اولية ثم تعيد تصديره فتكون الخسارة والحالة هذه مضاعفة .

طبعا ، مثل هذه التدابير تبقى غير فاعلة ان لم ترافقها عملية تثمير واسعة ، وهذا ما يشغل المعنيين بهذا الموضوع الان ، خصوصا ان صناعة الورق ، وهي من الصناعات الثقيلة تحتاج الى رأسمال ضخم (٢٠٠ مليون فرنك اي اكثر من ١٠٠ مليون ليرة لمصنع ينتج ٢٥٠ الف طن في السنة اضافة الى ١٠ في المئة ثمن معدات لمكافحة التلوث) . ومن المحتمل انشاء وحدة لصناعة ورق الصحف تبلغ طاقتها الانتاجية ٢٠٠ الف طن في السنة وبرأس مال مقداره ٢٠٠ مليون فرنك تساهم فيه مؤسسات عالمية ، على ان يكون مركز هذه الوحدة شرق فرنسا ومصدر موادها الاولية غابات الفوج .

ويعتقد الخبراء الفرنسيون ان تعزيز صناعة الورق الوطنية هو السبيل الوحيد الى انقاذ فرنسا من الاعتماد على الانتاج الاجنبي والانتقال الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مواجهة ازمة الورق ذات التأثير العميق على كل القطاعات الصناعية وغيرها من القطاعات التي تعتمد في جانب منها على استهلاك الورق .

دراسة أميركية :
الانفاق الاعلاني سيزيد
لكن الصحف لن تربح
بسبب اسعار الورق

توقعت دراسة اقتصادية مالية اجرتها مؤسسة فروست وسوليفان للبحوث في نيويورك ، ان يرتفع الانفاق على الخدمات الاعلانية من ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ٢٨ مليارا سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٥٤ مليارا سنة ١٩٨٥ .

واشارت الدراسة الى ان السنوات المقبلة ستشهد مزيدا من الخطوات التنظيمية الحكومية والتي تتسبب في التأثير على الاعلان الموجه مباشرة لنمو السلع ولمصلحة الاعلان المتسق والذي يخلق « صورا » في الذهن . كما توقعت الدراسة ان يتعزز التعامل مع شركات الاعلان على حساب التعامل المباشر مع وسائط الاعلان المختلفة .

وتشير الدراسة الى احتمال تراجع الاعلان في التلفزيون التجاري ، تحت تأثير « تلفزيون — الكابل » اواسط سنة ١٩٨٠ .

وقالت ان النمو سيتابع وقوفه الى جانب المجلات المثيرة للاهتمام بوجه خاص والتي تتوجه الى الكثرة .

وتذكر الدراسة ان اكلاف الصحف ستنخفض الا ان غلاء اسعار الورق ستدفع الصحف الى العمل ضمن هوامش لا خسارة ولا ربح .

الغــرب يصطاد الاورانيوم

السوق الدولية تشهد توتراً حتى ١٩٨٠

ادى انفجار «أزمة الطاقة»، بعد الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، الى بروز افكار واقتراحات عدة في اوساط الراي العام الغربي تهدف الى تخفيف « ارتباط » الدول الصناعية الغنية بنفط الخليج العربي . واقتنعت هذه الدول، بعدما كلفتها الازمة الاخيرة ثمنا باهظا ، بأن الاعتماد الكلي على النفط العربي كان خطأ جسيما ، لانه كان من غير المنطقي ان تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في القبول بأسعار رخيصة لنفطها الخام. وبعدما تضاعفت اسعار النفط الخام المعلنة اربع مرات ، في غضون ثلاثة اشهر ، افاقت الدول الغربية على تساؤلات كبيرة : ما العمل لتأمين الامدادات اللازمة من الطاقة ؟

وفي معرض الاجابة عن هذا السؤال ، ركز كثيرون على اهمية دور الطاقة النووية في الحلول مكان الطاقة المستخرجة من النفط الخام . واسرفت وسائل الاعلام الغربية في الحديث عن هذا الدور وخلقت انطباعا عاما بأن التحول من النفط الى الطاقة النووية بات مسألة سنوات ، ليس الا . ولكن العودة الى الواقع تظهر في وضوح ان في هذا الادعاء الكثير من التفاؤل والتبسيط والقفز فوق الاعتبارات الموضوعية . على انه يفترض عدم الوقوع في النقيض الاخر الذي يدعي استمرار اولوية النفط على مصادر الطاقة الاخرى الى ما لا نهاية . وهنا يطرح السؤال الاتي : ما هي مقومات تطور الطاقة النووية ؟

مقومات الطاقة النووية

يفترض انتاج الطاقة النووية وجود الاورانيوم . واذا كان في الامكان تحديد حجم الاحتياط المثبت والمتوقع من النفط الخام والغاز الطبيعي فان ذلك يبدو صعبا في الوقت الراهن في ما يتعلق بالاورانيوم . واعمال التنقيب عن هذه المادة الاولية الاساسية ما تزال في بداياتها ، وهي تشبه الوضع الذي مرت به أعمال التنقيب عن النفط في العشرينات . ومعنى ذلك ان الاحتياط المتوقع من الاورانيوم ما يزال غير مكتشف في معظمه ، الا انه في الامكان زيادة الانتاج ، بنسب عالية ، في حال ارتفاع الاسعار . ومعلوم ان المستويات المتدنية التي سجلتها اسعار الاورانيوم في السنوات الاخيرة ، قبل ظهور ازمة الطاقة ، ساهمت في تقليص عمليات التنقيب عن هذه المادة . وكان اصحاب الرساميل وكبار المتمولين يفضلون توجيه استثماراتهم نحو قطاعات ومجالات تعطي مردودا اكبر . ومن المحتمل ، في ظل الاوضاع الراهنة التي تسود سوق الطاقة العالمية ، ان تعود أسعار الاورانيوم الى الارتفاع من جديد وان يتسع بالتالي نطاق عمليات التنقيب عنه .

لا داعي للقلق

لكن عمليات التنقيب هذه لن تثمر قبل سنة ١٩٨٠ . ومعنى ذلك ان سوق الاورانيوم الدولية قد تشهد بعض التوتر، حتى ذلك الحين ، بسبب احتمالات ارتفاع الطلب بنسب عالية ، على هذه المادة ، في الوقت الذي بدأ معظم الدول الصناعية الغربية تطوير برامج انتاج الطاقة النووية . الا ان هذه الاحتمالات لا تثير مخاوف كبيرة في اوساط الدول المعنية لان في الامكان خفض استهلاك الاورانيوم مع الابقاء على مستوى الانتاج ذاته من الطاقة النووية . وتحقيق ذلك يتم اما عن طريق استعمال الاحتياط الوقائي من الاورانيوم الذي يبلغ مستويات عالية في الوقت الراهن ، واما عن طريق استعمال المزيد من وحدات الفصل الايزوتوبي في مقابل استخدام كمية أقل من الاورانيوم الطبيعي . وعلى العموم هاتان الوسيلتان تساعدان ، في شكل جدي ، على تكييف سوق الاورانيوم الدولية ، على نحو لا يؤدي الى نقص مأساوي في هذه المادة .

ومن المرجح ان يؤدي ارتفاع اسعار الاورانيوم الى الموازنة بين العرض والطلب عليه في السوق ، وان يشجع رفع وتائر الانتاج والتنقيب في حقله .

ان ارتفاع اسعار الاورانيوم لا ينعكس ، في شكل حاد ، على اسعار الطاقة النووية ، لان سعر الاورانيوم لا يشكل سوى ١٠ في المئة من سعر الكيلوواط ساعة ، في حين ان سعر النفط يمثل نحو ٦٠ في المئة منه . ومعنى ذلك ان ارتفاع سعر الاورانيوم مرتين او ثلاث مرات يؤدي الى ارتفاع سعر الكهرباء بنسبة تراوح بين عشرة في المئة وعشرين في المئة فقط . ولكن على رغم ذلك كله ، تبقى مشكلة التلوث في طليعة العقبات التي تواجه انتاج الطاقة النووية . ومن غير الممكن في الوقت الراهن التكهن بطبيعة الحلول الكفيلة بتجاوز هذه العقبة الاساسية .

ك . ح .

الخليج ورشة كبيرة
مستشفى دبي كلف ٧ ملايين استرليني

سجل معرض تجهيزات البناء الذي اقامته وزارة الصناعة والتجارة الخارجية البريطانية في دبي نجاحا ملحوظا نظرا الى الموقع الذي تحتله هذه الامارة كهمزة وصل بين دول الخليج . ومعروف ان دبي تعتمد في قسم كبير من صناعتها على التجهيزات البريطانية من شركات عدة ساهمت في تحويل هذه الامارة من منطقة صحراوية الى بلد صناعي حديث .

ومن اهم الشركات الناشطة في دبي الان شركة « ريشار كوستين » البريطانية التي نفذت مشروع مرفأ الرشيد (١٧ حوضا) ومشروع مطار دبي الدولي الجديد ، وهي ستقوم بانشاء حوض جاف وبناء نفق في مياه الخليج يسهل الاتصال بين دبي وديرة عبر اربع طرق داخل النفق اضافة الى جسرين ، عدا الجسر الحالي ، ينتظر بناؤهما على الخليج في وقت لاحق .


من ابو ظبي .

وتحرص دبي على تشجيع الشركات الاجنبية على بناء مصانع فيها . وساعد هذا الاتجاه في اجتذاب رجال الاعمال والاقتصاد من بلدان عدة للعمل في هذه الامارة النامية التي تشهد الان نموا واسعا في حركة البناء نظرا الى الاقبال المتزايد على المساكن والمكاتب فيها. وفرض هذا التوسع حاجة ملحة الى الخدمات العامة مما جعل حكومة دبي تفكر في انشاء مراكز لتوليد الحرارة ومعامل لتكرير مياه البحر . وتقدر اكلاف هذه المشاريع بـ ٦،٥ ملايين جنيه استرليني .

وعلى صعيد الخدمات الصحية تعتبر مستشفيات دبي من أفضل ما في المنطقة ، خصوصا مستشفى الرشيد الذي شيد اخيرا وبلغت اكلافه ٧ ملايين جنيه استرليني . وهنالك الان ، قيد الدرس ، مشروع مستشفى الامراض العقلية الذي تقدر اكلافه بـ ٤٠٠ الف جنيه .

مساعدات دولة الامارات

وعلى رغم ان دبي اقل غنى من غيرها في الخليج ، فهي تطمح الى تنفيذ المزيد من المشاريع الانمائية معتمدة على الزيادة المطردة في عائداتها النفطية اضافة الى اعتمادها على التثميرات الاجنبية وعلى المساعدات التي يتوقع ان تحصل عليها من دولة اتحاد الامارات بصفتها عضوا فيها . وباشرت دولة الاتحاد فعلا تشغيل اموال خزانتها في معظم مشاريع الامارات الاعضاء فيها . ومعلوم ان ابو ظبي تساهم بـ ٩٠ في المئة من موازنة دولة الاتحاد (٥١٠ ملايين درهم منها ١٨٠ مليونا ارصدت لمشاريع انمائية) وتحاول الان تشجيع السياحة بتطوير شبكة الطرق وتشييد الفنادق المصرية .

النمو السريع في ابو ظبي

هذا بالنسبة الى دبي خصوصا وامارات الاتحاد في شكل عام . اما بالنسبة الى ابو ظبي ، اغنى اغنياء الاتحاد ، فالموازنة السنوية فيها تصل الى مليارين و ٨١٠ ملايين درهم ، منها ٩٥٠ مليونا للمشاريع الانمائية و ٤٠ للتعليم والاسكان . وتسعى ابو ظبي الى تطوير شبكة المواصلات فيها والى رفع المستوى الاجتماعي لسكانها .

وتشهد هذه الامارة نموا سريعا في مجالات عدة، وقد توزعت المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات في انحائها على نطاق واسع ، كما نفذت فيها مشاريع كهربائية ومائية من أعلى مستوى ، وهي ارصدت في موازنتها ٩ ملايين درهم لتحديث مطارها وتوسيع مدارجه .

البورصات العالمية واسواق الصرف والمواد

سوق لندن تتدهور وسوق طوكيو تنفرج

اتخذت الامور طابعا دراميا الاسبوع الماضي في اسواق البورصات العالمية، خصوصا في وول ستريت ولندن. وعلى رغم الانتعاش النسبي الذي شهدته وول ستريت في بداية الاسبوع ، فان الاوضاع فيها سرعان ما ترددت وهبط مؤشر « داوجونز » الصناعي في الجلسات اللاحقة . ويبدو ان تراجع معدلات الفائدة ، في السوق المالية الاميركية، انعكس ، في شكل سلبي ، على حركة البورصة ، ومال حجم التعامل فيها الى الهبوط ، مما جعل المؤشر الصناعي يفقد اكثر من ٣٠ نقطة في اسبوع واحد .

وفي سوق لندن ، استمر التدهور للاسبوع الثالث على التوالي ، على رغم الاستقرار النسبي الذي يسود الجبهتين السياسية والعمالية في البلاد . والخطير ان هذا التدهور اتسع وتفاقم ، وبات ينذر بنتائج سيئة في كل الميادين . ويرى عدد من المراقبين ان هذا الوضع يعود الى مخاوف المتعاملين والمتمولين من سياسة التقشف التي تنهجها الحكومة العمالية في الحقل الاقتصادي .

من جهة اخرى ، يخيم جو الاضراب العمالي في صناعات التعدين الانكليزية. على رغم وعود الحكومة وجهودها . وادت هذه العوامل مجتمعة الى تراجع مؤشر «الفايننشال تايمس» الصناعي بنسبة ١٠ في المئة ، اي الى ادنى مستوى له منذ ١٢ عاما .

انتعاش الماني وياباني

اما في السوق الالمانية ، فان بعض التحسن طرأ وانتعشت الاسعار بعد سلسلة من التراجعات في الاسابيع السابقة . وكان لارتفاع ارباح الشركات الكيميائية (باسف باير وهوكست ...) بنسب أعلى مما كان متوقعا دور في هذه الانطلاقة الجديدة . الا ان تدهور الاوضاع في وول ستريت انعكس في شكل مباشر على اوضاع السوق الالمانيه ، ومحا الارتفاعات المسجلة في بدايه الاسبوع .

وفي طوكيو ، ظهرت بوادر الانفراج بعد ثلاثة اسابيع من التراجع المتواصل وارتفع حجم التعامل وتحسن مؤشر « داوجونز الصناعي » . الا ان نهاية الاسبوع شهدت تباطؤا في حركة الانتعاش .

وفي أسواق الصرف العالمية ، استأثر المارك الالماني باهتمام المتعاملين اذ سجل ارتفاعا جديدا هذا الاسبوع . وواصل الجنيه الاسترليني ، في الوقت ذاته ، ارتفاعه في معظم اسواق الصرف ، على رغم بعض التقلبات التي شهدها . الا ان ارتفاع الجنيه لم يخفف من اهمية ارتفاع المارك الذي يعتبر ، في الوقت الحاضر ، من أقوى عملات النظام النقدي الحالي .

النحاس يواصل التحليق

اما في اسواق المواد الاولية، فان اسعار النحاس سجلت ارتفاعات عالية ، اذ قفز سعر الطن منه ، نقدا ، من ١٢٣٤ جنيها الى ١٣٢٠ جنيها في سوق لندن . وفي نيويورك ارتفع سعر الالمنيوم من ٢٩ سنتا لليبرة (نحو ٤٤٢ غراما) الى ٣١،٥ سنتا . وارتفع سعر القطن من ٦٥ سنتا لليبرة الى ٦٨ سنتا . وارتفع كذلك سعر الكاكاو في نيويورك ولندن بنسبة تفوق ٧ في المئة ، بين اسبوع وآخر . وفي شيكاغو مالت اسعار القمح نحو التراجع، كذلك اسعار الشعير .

مؤشر « داو جونز » الصناعي

التاريخ	٢٨ آذار	٢٩	١ نيسان	٢	٣
المؤشر	٨٥٤،٥٣	٨٤٦،٦٨	٨٤٢،٤٨	٨٤٦،٢١	٨٥٨،٠٣

مؤشر « الفايننشال تايمس » الصناعي

التاريخ	٢٧ آذار	٢٨	٢٩	١ نيسان	٢ نيسان
المؤشر	٢٨١،٣	٢٧٢،٥	٢٦٧،٤	٢٦٣،٦	٢٧٤،٧

قبل استقلال الجزائر لم يكن فيها سوى مصنع واحد للجلود في وهران يعالج ٤٥٠٠ طن في السنة. أما اليوم فقد تم بناء خمسة مصانع ضخمة منها مصنع الروبية الذي ينتج وحده ٢٥ الف طن من الجلود سنويا . وهذا الرقم يفوق حاجات الجزائر ويوفر اكتفاء ذاتيا من مختلف انواع الجلود الطبيعية والاصطناعية.

وتصنيع الجلود بات عملية متقدمة تستعمل فيها المواد الكيميائية والفيزيائية المتطورة . وهذه الصناعة تنقل تربية الحيوانات من الاستعمال الزراعي الى العالم الصناعي . واضافة الى مصنع الروبية اقامت الشركة الوطنية للدباغة المنشأة في تشرين ١٩٧٢ مصنعا آخر في جيجل يعالج ٨ الاف طن سنويا من الجلد فضلا عن وحدتين في باتنه وتيزي اوزو تنتجان ٤ الاف طن في السنة .

ودفعت خطة التنمية صناعة الجلد الى التخصص ، فمدينة روبية تعالج جلود الاغنام فتنتج ٧ الاف جلدة يوميا وتستعد لانتاج الفرو الجلدي بمعدل الف قطعة يوميا في حين ان مدينة باتنه تعالج جلود الماعز .

المركز العربي للتنمية الصناعية يطالب بالتصدير الى الدول المتقدمة

ناشد المركز العربي للتنمية الصناعية ، الدول العربية ، المشاركة الفعالة في المباحثات التي ستجري في طوكيو هذه السنة باشراف منظمة الاتفاق العام للتعرفة والتجارة « الجات » واتخاذ موقف موحد لتخفيف الحواجز التي تضعها الدول المتقدمة في وجه المنتجات الصناعية للدول النامية .

وطالب بتنمية صادرات الصناعات العربية الى الدول المتقدمة بالسعي الى عقد اتفاقات ثنائية تفضيلية تحصل الدول العربية بمقتضاها على مزايا خاصة في مجال التصدير واعفاءات او خفوضا جمركية على المنتجات الصناعية .

وورد ذلك في دراسة اعدها المركز العربي للتنمية الصناعية لعرضها على مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية الذي يعقد في طرابلس الغرب خلال نيسان المقبل.

وتناولت الدراسة وضع سياسة عربية للتصدير بما يتطلب تحديد الصناعات التصديرية المرغوبة ، التي تختلف ، من بلد الى اخر وفقا للامكانات المادية والبشرية والثروات الطبيعية .

وحثت على تأسيس شركة تصدير عربية مساهمة واتحادات تصديرية متخصصة تضم بعض الصناعات القائمة في الدول العربية وافتتاح معارض للمنتجات الصناعية العربية في مراكز الاستهلاك الرئيسية داخل البلاد العربية وخارجها .

واقترحت خلق فرص للتصنيع ، وزيادة نسبة تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها بهدف زيادة القيمة المضافة الناتجة عنها وبالتالي زيادة مردود صادراتها .

ودعت الدراسة الى الاهتمام بصناعة البتروكيمياتيات لانها تتمتع بمكانة مهمة في العالم ويتزايد الطلب على منتجاتها ، وقالت ان الدول العربية تملك ثلثي الاحتياط العالمي للنفط مما يفسح في المجال امامها لاكتساب مزايا كبيرة من انتاج المواد البتروكيميائية التي توفرها فرص التصدير .

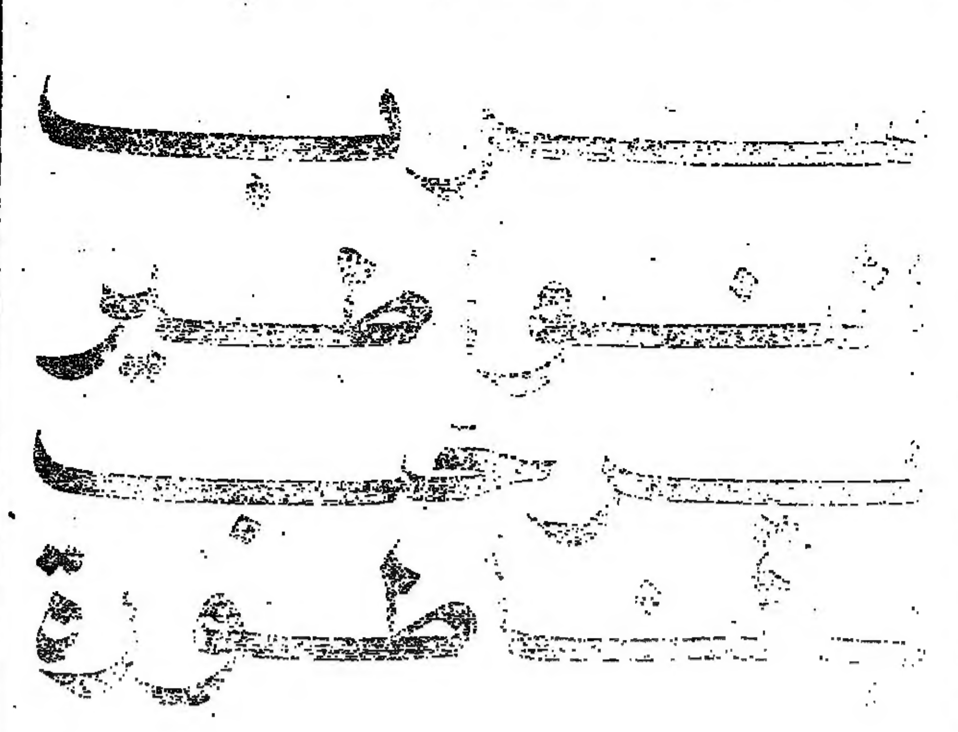
وذكرت ان في الدول العربية مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية تتيح لها انتاج كميات هائلة من المحاصيل وتوفر لها الفرصة لاستحداث صناعات تصديرية ناجحة مثل صناعة الزيوت النباتية وتعليب الخضر والفاكهة والنسيج والملابس الجاهزة.

والحت على احداث اجهزة فنية متخصصة تتمتع بصلاحيات كاملة للاشراف على رسم خطط تنمية الصادرات وانشاء المناطق الحرة والموانىء التي تمثل دورا اساسيا في تشجيع الصناعات التصديرية بما تقدمه من تسهيلات مالية وادارية للوحدات الانتاجية .

وشددت الدراسة على ان يقوم المركز العربي للتنمية الصناعية ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بتقديم المعونة الفنية في ما يتعلق بوضع برنامج لانشاء صناعات تصديرية كجزء من خطط التنمية الصناعية في الدول العربية ، واعداد دراسات المشاريع التي تطلبها الدول المعنية ، ومساندة الدول العربية في تشريع نظام لرقابة جودة الصادرات ، وتأسيس الاجهزة او الوحدات اللازمة والمساعدة في تطوير الصادرات وتدريب الاطر الفنية المطلوبة .

هكذا منذ الأصل


تتحمر وتتبودر •




اشتغلت سكرتيرة •

لور خطار: المعّازه بلا اخلاق


لور ووالدها واخد •

تعيين امراة في قرية دوق في البترون ناطورة للاحراج فتح ملف النواطير في لبنان (١٢٠٠ ناطور) .

محافظ جبل لبنان السيد غالب الترك يصف الناطور بانه عين السلطة واذنها في القرية . وهو « اهم من المختار ورئيس البلدية والقايمقام وحتى المحافظ ، لان الناطور بيطرقنا زيوطة بس حضرتك ما بتطرقنا زيوطة » بالنسبة الى اهالي قرية كانت تتنازع على اختيار ناطورها وجاءت المحافظ لفض هذا النزاع .

والناطور يعينه القائمقام بناء على اقتراح المجلس البلدي . وهذا المجلس يختار ناطوره على اساس لائحة يقدمها كبار الملاكين اي أن الذي يملك المساحة الاكبر من الارض يكون صوته اقوى من غيره ، فيتم اختيار الناطور في شكل اقطاعي حتى لو لم تكن الاكثرية معه، نقيض انتخابات المخترة ورئاسة البلدية التي تتم ديموقراطيا وبناء على راى الاكثرية .

وقانون النواطير الذي وضع عام ١٩٢٤ ما زال ساريا ، وهو اذ يجيز الاقطاعية فلأن الفكرة الاساسية للمنطرة هي أن الناطور يحمي اراضي الملاكين وطبيعي أن يربط اختياره بارادة كبارهم .

ناطور الكبار

والناطور يحمل سلاحا حربيا ودفتر مطالعة وسجل محاضر . وهو يحلف اليمين امام حاكم الصلح ومحضره له قوة اثبات . مهمته هي حراسة المزارع والمواشي والمباني ومنع التعديات اليها . وفي الماضي كان الناطور يراقب الري وعيارات المياه . وهذه لم تكن تخلو من النكرزة والحرتقة اذ ان جماعته اولى بالحماية وبمياه الري من غيرها . وهذا الغير، يستاهل ، في نظره ، محاضر الضبط عالطالع والنازل .

ويقول محافظ الجبل ان ٩٠ في المئة من تعيينات النواطير ذات طابع سياسي اذ انها رمز « لتقويم الكلمة » ولقدرة زعيم او ملاك على فرض الناطور الذي يريد . وكانت منازعات تعيين النواطير تصل الى اعلى المستويات ، في بعض الاحيان .

تعلم في ٣ أشهر

ومن شروط تعيين الناطور ان يراوح عمره بين ٢٥ و ٥٠ سنة ، وان يجيد القراءة والكتابة . وكثيرا ما كان التعيين يتجاوز هذه الشروط عند اصرار احد الملاكين على ناطور معين .

ويروي المحافظ الترك انه عندما كان محافظا للجنوب ، قبل ٢٥ سنة ، اثيرت مشاكل في احدى القرى بسبب تعيين ناطور لم ترض عنه الاكثرية اذ فرضه عدد من الملاكين الكبار فجاءت الاكثرية تطعن بقرار التعيين لدى المحافظ ، لان الناطور أمي تماما ، لا يقرأ ولا يكتب . وللتاكد من هذا الامر ارسل المحافظ عددا من رجال المخفر لاحضار الناطور اليه واجراء امتحان بسيط له . فذهب هؤلاء ثم عادوا من دونه ، لانه توارى عن الانظار فكرروا المحاولة مدة ثلاثة اشهر الا انهم لم يعثروا عليه . وبعد مرور هذه المدة فوجئ المحافظ بالناطور الامي في مكتبه يبادره « تفضل فحصني وشوف اذا كنت بعرف اقرا واكتب » . فاجرى له المحافظ امتحانا بسيطا ووجده انه على غير ما ادعى اهل قريته فساله : « اذا كنت بتعرف تقرا وتكتب ليش كنت هربان كل هالمدة ؟ » فأجاب الناطور « انا ما كنت اعرف اقرا او اكتب ابدا . بس بهالتلات شهور تعلمت القراية والكتيبة . وبما اني نجحت رايح هالضيعة ناطور على غير يللي مش عاجبو وبفرجيهن » .

الناطورة – القبضاي

والناطور هو قبضاي القرية كذلك ، وحليبه في أكثر الاحيان . لكن ، هل يمكن ان يكون قبضاي القرية امراة ؟

سؤال حملناه الى قرية دوق في قضاء البترون ، وبالتحديد الى الناطورة الجديدة لور واكد حنا خطار .

● الله معك ست لور . . . مبين صرلك مشهورة ، كل المنطقة بتعرفك .

— شفتي شفتي . . . كاني مس يونفرس . تفضلوا اهلا وسهلا . انا والله بس شفتكم من بعيد قلت جايين لعندي . صرلي يومين عم احلم حالي عم اعمل قهوة وتفور من الركوة شي عشر مرات . . . هيدا كلو خير . تفضلوا . . .

● خبرينا ، كيف حتى عملتي ناطوره ؟

— يا اختي ضيعتنا زغيرة فيها شي ٢٠ بيت


تسكب القهوة •


تقطف لوزا


• تصوا ••• شوفوا •••

[illegible] القصص والحكايات

لعل ناطور القرية هو الشخص الاول الذي كانت لنا معه ، في حداثتنا ، قصص وحكاياتما تزال عالقة في الاذهان. كما انه الوحيد من رجال الحكومة او الذين لهم صفة رسمية رادعة الذي كنا نعرفه ويضعنا جموحنا وجها الى وجه معه ، في بداية تقديرنا المسؤولية ، كنا نخافه ، ونرهبه عندما نطوف الكروم والجنائن والبساتين وصحارى المقثأة تغرينا اثمارها – ومزروعاتها بولوجها لننهب ما تيسر منها .

وكان شائعا وقتذاك ، بموجب العرف والعادة ، ان في امكان كل مار بالقرب من تلك الاماكن ان يأكل ما يشاء من محاصيلها من دون ان يحمل شيئا منها الى منزله حتى اذا حصل هذا الامر عد سرقة ووجب على الناطور قمعها وتنظيم محضر ضبط في حق مقترفها !

وكان على الناطور ، اذا تحقق له ان شخصا ما اقدم على دخول كروم لا تخصه وقطف منها بعض الثمار ، ان يقف على قمة الجبل حيث عرزاله وينادي باعلى صوته « يا سامعين الصوت صلوا على النبي او المسيح » ويعلن اسم السارق تشهيرا به . وكان مسموحا له من الاهالي ، اذا رأى شخصا يمر بالقرب من الكروم ان يزوده ببعض الثمار . هذا كان في ماضي الايام .

والناطور ينتخبه اليوم اهالي القرية او تعينه البلدية او القائمقام ويتسلم دفتر « النطارة » من مركز القائمقامية . وهو مدونة عليه التعليمات اللازمة له في تأمين وظيفته . ويكون عدد النواطير مناسبا لاتساع المنطقة .

قيافة الناطور

وما تزال هيئة الناطور ماثلة امام مخيلتنا في مظهرها شبه العربي . على رأسه لبادة مخروطية الشكل ، يرتدي صداري على كل جانب منها جيب وسيعة لوضع الخرطوش . وسروالا اسود ضيقا من نوع الزيبقلي او الفشخ . وفي رجليه مداس ضخم ، فوقه طماقات من الجلد او القماش . جفته على كتفه . وفي يده عصا طويلة يحاذي رأسها رأسه ، يتوكأ عليها او « يكشح » الشوك والعوسج من امامه ويهوي بها على رؤوس الافاعي وغيرها من الحيوانات البرية اذا صادفها في طريقه . وللناطور قصص وحكايات مع الثعالب وبنات آوى والطيور والزواحف والفخاخ التي ينصبها لها.

عرزاله قائم فوق اعلى قمة في منطقته . يراقب منه ما يمد اليه نظره من المسافة بملء تحويه من كروم وبساتين وجنائن . ويرصد المارة ويراقب من ينحرف عن الطريق ليقطف ثمار التين والاجاص وعناقيد العنب من رزق غيره . فيناديه باعلى صوته « مين هون ؟ قف مكانك » ويهرول متوجها نحوه فاذا كان من اصحاب الاملاك انشرح خاطره لحسن ممارسته وظيفته واذا كان من غيرهم لاذ بالفرار . راتبه مع ما يتبعه من اكراميات مؤمن . وذلك منصوص في الانظمة . والعار كل العار يلحق الناطور الذي يهمل النطارة او يختلس شيئا من المحاصيل فعقابه يكون شديدا . وما نزال نذكر قصة ناطور تواطأ مع بعض الناس على سرقة الثمار والمزروعات من الاماكن المنوطة حراستها به ولما اشتهر امره اعتقله اهالي القرية واركبوه دابة بالمقلوب وطوفوا به القرية قائلين « حاميها حراميها » .

وفي صحارى المقثأة يستعاض عن الناطور بـ الفزيعة او اللعين وهو شبه للناطور يسمونه « خيال صحرا » لابعاد الناس والطيور والثعالب ليلا ونهارا عن مزروعاتها . وهو لقب يطلق على من لا تأثير له في مجتمعه .

نواطير رسميون

هذا في ما يختص بنواطير القرى اما نواطير غابات الدولة فهم محسوبون من الهيئة الفنية لدائرة الغابات فانهم من اي درجة كانوا مكلفين خصوصا قمع الجنح لنظام الغابات لانهم من ضباط الضابطة العدلية (غير المعاونين للمدعي العام) وعليهم ان يحملوا في اثناء قيامهم بوظيفتهم شارة فارقة ويترتب عليهم قبل مباشرتهم الوظيفة ان يحلفوا امام المحكمة المختصة في ... ويسجلوا مهمتهم وصك حلفهم في قلم المحكمة .

واما احراج القرى فتديرها البلديات تحت مراقبة ... ويحرس هذه الاحراج نواطير خصوصيون تقدم اليهم ما يلزمهم لتأمين المحافظة على احراجها وغاباتها ... ووظيفتهم مشابهة لوظيفة نواطير غابات الدولة ، في ... بالبحث عن الجنح المتعلقة بالغابات وبتحقق هذه ... على الشكل ذاته .

وهناك نواطير اخرون لمياه الري ولخطوط السكك الحديد ... وانظمتهم مشابهة تقريبا لانظمة زملائهم المتقدم ذكرهم ...

وعقد السيد انيس فريحه في كتابه « حضارة في طريق ... » فصلا عن الناطور قال : « املاك القرية تحتاج الى ... السرقة . المواسم الزراعية عرضة للسرقة والارض المشجرة تحتاج الى حراسة ، فان المعاز قد يطلق المعاز كل اخضر فيها ، لذلك تحرص القرية على ... يسمونه الناطور . والمنطقة التي يحرسها تسمى النطارة ... نطر وهو سرياني الاصل معناه حرس ، ويقابله ... في العربية نظر .

تعيين الناطور او انتخابه امر ... فان مهمة الناطور خطيرة ... من اي عائلة تنتخبه ؟ هل يكون حزبيا ... اذا كان فقيرا معدما فالافضل الا تنتخبه ... طاعن في السن فينام عند ...

وكل بيت عندو شقفة ارض وحرش . وصرلنا شي ٢٠ سنة بلا ناطور وماشي الحال . كل واحد بيهتم برزقتو وما حدا بيتعدى على حدا . بس من شي خمس سنين اجا عالمنطقة معازة من بلاد جبيل كل واحد عندو شي ٧٠٠ راس . واحد قاعد بمسرح والثاني بشبطين . حاوطونا مثل كماشة الجيش . كل سنة بيقعدوا بالمنطقة شي ٨ شهور . بيسرحوا وبيمرحوا بأرضاتنا . ومع انو ضيعتنا تحت الحماية بس مين سائل . منشكي بس ما حدا بيرد علينا . وهالملاعين كل ما نتشكى عليهن بيجوا تاني يوم يسرحوا حد البيوت ويقولوا لنا « روحوا تشكوا كمان مرة تشوف شو رح يطلع بايدكن » . يعني الحالة ما بقى تنطاق ضربولنا رزقاتنا وارضاتنا واحراشنا . لو الواحد منا بيصغر عقلو شوي بيحط المعاز وبيطرقوا قتلي بس اهل الضيعة اوادم وكلن بلا زغرا معلمين واساتذة محترمين حالن . فقررنا نكون قانونيين . اجتمعنا واختاروني انا حتى اعمل ناطورة لاني دايما بالبيت وبساعد بيي بالارض وبالزرع . وبكرا بس آخد الدفتر وشوف المعازه عن بعيد بصفرلن واذا ما بعدوا بطرقن زبط ورا زبط وخليهن يتعلموا كيف يحترموا ارضات الناس .

المعازه بلا اخلاق !

ــ بلكي طلعوا بلا اخلاق .

ما هني بلا اخلاق من زمان . وانا انشاالله فكرك رح ونسخ حالي معن . شغلتي راقبهم عن بعيد واعمل بالمخالفات زبوطة . وبعدين هني كلن تنين وبيرعوا بالنهار . وكل الناس شايفتهن .

● بتعرفي تقوصي ؟

ــ وكيف لكن ... عندي جفت بتصيد عصافير ، بس مش رح استعملوا بشغلي . بستعمل الصوفيره وبس . انا يا اختي ست معلمة . سكنت بيروت مع خيي عشر سنين واشتغلت سكرتيرة . وبس تجوز خيي سنة الـ ٦٤ طلعت عالضيعة وقعدت مع بيي .

● كيف بتقضي نهارك ؟

ــ بقوم كل يوم الساعة خمسة عبكرا . بساعد بيي بالحقلة . بفلح وبزرع وبحصد ... عنا دخان وتين ولوز وتوت ونجاص وتفاح وخس وكل شي بيستحلي التم . وعندي زيتون كمان ... منعصر زيت ومنبيع . وعندي جرار نحل بقطف عسل كل سني شي ٢٠ كيلو . وعندي كمان بقرتين وحدة اسما زهرة والتانية سميتا جورسينا لانها خلقت على عيد مار جريس . وبشتغل كمان بالبيت بغسل وبجلي وبكوي وبخيط . وبعجن وبخبز مرقوق بشهي . ومن عشية بأيام الصيفية بتكحل وبتهندس وبتمشى مع رفقاتي .

● وبكرا اذا تجوزتي بتتركي المنطرة ؟

ــ اذا اجا النصيب طبعا بترك الشغل . بس بدي اياه يكون فهمان ولا بلا . يكون مقبول . يسلك بالمجتمع . متعلم شوي وشغلتو محترمة .

● يعني ما بدك اياه يشتغل بالحقلة ؟

ــ مش هيك قصدي يكون فهمان ، وشو علي لو اشتغل بالحقلة المهم مش يكون فلاح راسو براس التكوش . ببلاد برا الواحد بيكون مستوظف وبآخر الجمعة بيروح على مزرعتو بيشتغل بالارض .

● يعني بدك اياه فلاح فرنجي .

وقبل ان تضحك تسمع طرطقة المعاز ورؤوسه السبعمئة من بعيد فتهب كالسهم وتركض الى الحقلة :

ــ تعوا ... شوفوا ... كتبوا ... صوروا ... هالابن الكذا والكذا ... شوفوا هالنجاصات كيف قبعهن وهالتفاحات مش حرام » . الحرش قاصر ما عمرو تلات سنين . نزعو الله ينزع رقبتو ... حرش بيطلع بالسنة ١٠ الاف ليرة فحم مش حرام ... اخ لو معي هالدفتر كنت عملت في عشر زبوطة . بس بوليس المخفر ملعون ما بدو يبلغني قوام مع انو الترخيص مضاه القائمقام . قال ليش بعتو الزيت بـ ١٠٠ ليرة التنكة ؟ يا عمي اقل من هيك ما بتوفي معي . على كل حال اول عا آخر رح يبلغني وبكرا بعرف شغلي ...

شوفو المعاز شو عمل بحرش روفايل . ارضات انطون نزعا . ليكو ارض الوقف . بكرا بدي خبر بونا لويز .

وترتاح قليلا وتتأمل الزعرور والعليق والبطم والزعرور والعلوف وخس الحجل والشمرر وزمبوط اللوف « هيدا بينفع للمعدة وهيداك للسنان منيح . وهيدا بيعملوا منو مشروب . وهاللوزات طيبين عطوني كيس تعبيلكن شوي . بسيطة مرات حاميها بيكون حراميها . بس بيمون » .

مي ضاهر

... أيضا شديدا عنيفا لا يهاب احدا ؟ ولذا كان الناطور وانتخابه من مشاكل القرية التي يضرب بها المثل .

ويكون احيانا للقرية ناطوران أو أكثر واحد للصيف يسمونه الناطور الصيفي وواحد للشتاء ويسمونه الناطور الشتوي . اما الصيفي فيحرس الكروم والفاكهة والخضر وعند نهاية شهر تشرين الاول تنتهي مهمته فيلقم عزاله الذي شاده على أحسن رابية مطلة فيتنادى اولاد الضيعة : « دشرت » المنطرة « دشرت » المنطرة . وهو يوم عيد لهم لان الذي اخافهم طوال الصيف قد خلى لهم الكروم والصحاري الصغيرة . ولكن الناطور ليس قاسيا عبوسا كما يتوهمه اطفال القرية . ولم يكن الناطور قاسيا عليهم لانهم من صنف الثعالب التي تفسد الكروم ولكنه الى جانب هذا كريم قد يحتفظ بعادات قديمة جميلة : لا يمنع غريبا عن عنقود ولا ينتهر امرأة اشتهت اجاصة رأتها على شجرة ولكنه يمنع من يملأ جيبه . اما الناطور الشتوي فمهمته حراسة الاملاك البعيدة عن القرية والتي غلتها تجمع شتاء كالصنوبر مثلا . وعليه ان يحافظ على الاملاك من أن تغزوها قطعان الماعز او ماشية القرية . وان يمنع المحطب من قطع الاشجار ويحرس كروم الزيتون التي ينضج ثمرها في الخريف المتأخر .

وعند انتهاء مهمة الناطور يتأبط دفترا عتيقا يتوارثه النواطير فيه قائمة باصحاب الاملاك والضريبة المفروضة عليهم . وقد يكرم الناطور فتدفع له اجرة عن طيبة خاطر مع اكرامية وقد تقع مشادة بينه وبين من سرق له شيء وهنا يتدخل المختار او رئيس البلدية وينتهي الامر عند هذا الحد » .

جوزف نعمة

مطحنة ...

حبة القمح تتجول في ٧ طوابق وتمر بـ ٢٠ مرحلة حتى تصبح طحينا

لم ينحصر التطور الذي لحق بصناعة الرغيف في الافران فحسب انما ظهر قبل ذلك في المطاحن التي تحولت من مجاري الانهر حيث تدار بقوة الماء الى مصانع كبيرة انشئت في المدن مفسحة للتقنية الحديثة في ان تمثل دورها وتجعل آلاتها تعمل اوتوماتيكيا لا يساعدها في ذلك الا نفر من العمال ومراقب فني . وهي بين عظمتها وضعة مطاحن ايام زمان افسحت مجالا للشك في نظافة الطحين وهي كانت من الاسباب التي ادعاها اصحاب الافران لاعلان اضرابهم .

والتساؤل الذي يطرحه المواطن هو : لماذا طحين « مطحنة الماء » كان نظيفا . وطحين المطاحن الآلية الحديثة مشكوك في نظافته ؟

يكمن الجواب في عملية الطحن التي كان يستعد لها كل بيت بمفرده يوم كان القمح بلديا يغسل في البيت ويجفف في الشمس ثم ينقى حبة حبة وينقل الى طاحونة الماء حيث يطحن « راسو بعبو » من دون ان يصنف الطحين او تستخرج النخالة منه لان امر استخراجها منوط بالمنخل الذي يهتز بين يدي ربة البيت قبل عملية العجن بقليل . فطاحونة الماء ، هي بسيطة التركيب ، تبنى على ضفة نهر ويبنى الى جانبها سد صغير (سكر) تجمع فيه المياه وتحصر فتولد ضغطا ، وعندما يصوب المسيل الى فراش كبير ، ركز في وسطه قطب ينتهي بفراش اخر اثبت فوقه حجر الطحن في شكل افقي ووسط حفرة يطلق عليها « الصحن » ، فيقع القمح « بين الصحن وحجر الطحن » ويستخرج ، حسب الدرجة المطلوبة ، برغلا او طحينا . ويبلغ قطر حجر الطحن في المطاحن المائية ١١٠ سنتيمترات .

عصر الديزل

وخلال الحرب العالمية الثانية انتشرت المطاحن التي تعمل على محركات الديزل فعمت المناطق اللبنانية ، خصوصا حيث لا مجاري مياه . او حيث تنضب هذه المجاري خلال فترة الجفاف . وبانتشارها غاب عز مطاحن الماء ، وقصص « الغدويات » عند المكارية المتسابقين على الادوار . فالمطاحن باتت قريبة ، والمحركات اسرع لكن في كثير من الاحيان كانت الطاقة الانتاجية مماثلة . بين طن ونصف و ٢ طن في اليوم . ويتميز حجر الطحن في هذا النوع بسماكته وصغر قطره .

هذان النوعان من المطاحن ينتشران اليوم في المناطق اللبنانية لكن عدد المطاحن المائية هو دون عدد العاملة على الديزل . وهي تنتج نحو ٢٠ في المئة من مجموع انتاج الطحين في لبنان ، في حين تنتج المطاحن الكبيرة الكمية الباقية . وينتج في بيروت وضواحيها ٦٨ في المئة من الطحين من عشر مطاحن فقط . وتبلغ طاقة مطاحن بيروت ١٤٠٠ طن يوميا لا تستعمل منها الا الف طن فقط ، مما يعني انها تنتج ٣٥٠ الف طن سنويا ، وهي تستخرج اصنافا عدة غير الطحين .

وتبين ، من خلال جولة في احدى المطاحن الكبرى (شركة مطاحن التاج) ان عملية تصنيع الطحين تمر في مراحل تقنية بعدما تتجول حبة القمح في آلات متعددة بين ٧ طبقات من بناء مرتفع .

٢٠ مرحلة

فالقمح ينقل من مستودعات المرفأ الى مستودعات المطحنة ، ومنها يغربل ثم يغسل وينقل للتهوئة مدة يومين كي يجف ، ويتم ذلك آليا . يرسل بعدها بواسطة شفاطات الى مطاحن عدة كل واحدة لها مهمة فيمر القمح بنحو ٢٠ مرحلة قبل ان يرفع بواسطة الضغط الهوائي الى « السماحات » التي تفصله الى انواع ترفع بعدها الى النخالات وفيها نحو ١٩٢ مزرابا بمعنى انها تعطي ١٩٢ نوعا من الطحين ، لكن هذه المزاريب تصب في اثنين كبيرين حيث تمتزج انواع عدة فتؤلف نوعين : الزيرو والبلدي المعروف بـ « كواكب » ، وذلك حتما بعد فصل النخالة .

ما هي نسب الاستخراج ؟

يجيب سير المطحنة السيد جميل منصور والمشرف الفني عليها السيد ندره الرياشي ان نسبة استخراج الزيرو هي ٦٠ في المئة والبلدي ٤٠ في المئة والنخالة ٢٠ في المئة ويباع كيلو الزيرو بـ ٣٠،٢٥ قرشا والبلدي بـ ٢٧ والنخالة بـ ١٤ قرشا تسليم ارض المطحنة . وتبلغ الطاقة المستعملة في المطحنة ٢٤٠ طنا يوميا ، تباع كلها ولا تبقى منها الا نسبة قليلة تباع في صباح اليوم التالي ، الامر الذي ينفي اشاعات تكديس الطحين وتسوسه ، كما يزعم اصحاب الافران .

اذا كيف تتدنى نوعية الطحين ، كما يزعم البعض؟

ان تدني النوعية يكون على حساب صاحب المطحنة ، فاذا استخرج طحين الزيرو بنسبة ٧٥ في المئة تكون نسبة النخالة ٢٥ في المئة ، واذا استخرج ١٠ في المئة سميدا فانه لا يستطيع ان يستخرج اكثر من ٥٠ في المئة طحين زيرو . والربح الذي يحققه في بيع السميد بسعر ٣٦ قرشا الكيلو ، يخسره في فارق استخراج الطحين الزيرو الذي يتدنى الى ٥٠ بدلا من ٦٠ . فأين هي اللعبة ؟ وهل يتجنى اصحاب الافران على اصحاب المطاحن ؟

السميد والفرخة

في ٢٨ آب ١٩٧٣ رفع المدير العام لمكتب الحبوب والشمندر السكري بالوكالة الدكتور فريد الصلح مذكرة الى وزير الاقتصاد جاء فيها « ان بعض اصحاب المطاحن يستخرج كميات كبيرة نسبيا من السميد والفرخة والدقيق المماثل للدقيق الاجنبي والدقيق الاكسترا اكسترا .

ولما كان هذا التنويع في الاستخراج من شأنه ان يؤثر على الدقيق الزيرو والدقيق البلدي الاساسيين لصنع الخبز العربي نلفت نظركم الى وجوب التركيز على استخراج هذين النوعين من الدقيق الالزاميين مع الاستمرار بتأمين حاجة البلد من السميد والفرخة بحيث لا تتجاوز الخمسة في المئة من الطحن اليومي » رقم المذكرة ٩/٥٥٨٨ .

وكان رئيس مصلحة حماية المستهلك السيد منير برباري رفع قبل ذلك افادة عن « العثور على كمية من الدقيق غير الصالح للاستهلاك البشري في احدى المطاحن » ، كانت الوزارة سمحت بادخالها وبيعها علفا للحيوانات بعد تعطيلها .

ويبدو من هذين التقريرين ان اصحاب بعض المطاحن يلجأون الى غش الطحين ، يضاف اليهم الذين يطحنون القمح « راسو بعبو » لان هؤلاء لا يغسلونه او يغربلونه انما يطحنونه كما هو ويبيعونه من الافران .

ويستغل اصحاب المطاحن ارتفاع سعر الطحين في الخارج وتوقف استيراد ٣٠ الف طن سنويا لصناعة الخبز الفرنجي ، فينتجون الطحين الاكسترا ويبيعونه لهذه الغاية وباسعار تفوق سعر طحين الزيرو .

ويزكي هذه الاتهامات ما ورد في دراسة وضعها رئيس اتحاد نقابات عمال ومستخدمي المحلات التجارية في لبنان السيد نقولا برباري وورد فيها : « ان الدقيق غالبا ما يحتوي على درجة عالية من الرطوبة مما يضطر الافران الى تصنيعه في سرعة لئلا يفسد وبيعه لتعويض خسارته ، قبل نضوجه » وتتهم هذه الدراسة اصحاب المطاحن ببيع الطحين الاكسترا لصناعة الحلويات والخبز الفرنجي ، ويمزج كمية منه مع كميات من الطحين ذي النوعيات المتدنية وبيع هذا المزيج على انه طحين بلدي يصنع منه الخبز المعد للاستهلاك .

وقد يكون من العوامل التي ادت الى تدني نوعية الطحين ، اذا اثبت الاتهام ، تهريب الطحين الى الخارج باسعار تؤمن الربح ، وهذا الاتهام يصح في ثلاثة مطاحن من اصل ١٠ تعمل في بيروت . كما ان عددا من اصحاب المطاحن حول كميات القمح التي تسلمها من الدولة الى اعلاف للحيوانات ، نظرا الى فقدان الاعلاف وارتفاع اسعارها .

كل هذه الشكوك والاتهامات ، لا يمكن التثبت منها الا عن طريق المراقبة الفعالة ، التي يجب ان تتم عند تسليم الطحين من المطحنة الى التجار والافران ، لانه ، وفي كثير من الاحيان ، يشتري الفران طحينا نظيفا ثم يخلطه بنفايات الطحين في فرنه ويلقي التبعة في ما بعد على اصحاب المطاحن ، الذين افادت دراسة في وزارة الزراعة انهم لا يربحون الا ٠،٢٦ قرشا في الكيلو الواحد ، ثم ان ارتفاع اليد العاملة واسعار الآلات وقطع الغيار والاكياس قد تضاعفت ، وبقيت اسعار بيعهم على حالها ، وهذا امر يحمل البعض على البحث عن طريقة الربح « غير المشروع » ...

ازاء هذا الواقع يتوجب على الدولة ان تخطط لصناعة الرغيف ككل ، انطلاقا من القمح ، والمطاحن، وتوزيع الطحين والافران الى حين وصول الخبز الى المستهلك نظيفا ، لذيذ الطعم وسهل الهضم .

القمح ينزل في الطابق الاول .

ينقى .

صار طحينا .

الاكياس تستقبله .

التناقض اللبناني

الدراسات التي وضعت حول كلفة الرغيف جاءت متناقضة . فتقارير نقابة اصحاب الافران قدرت كلفة انتاج كيلو الخبز بـ ٥٤ و ٥٦ قرشا ، في حين قدرته تقارير قيادة الجيش بـ ٤٦ قرشا .

اما وزارة الاقتصاد فاجرت دراسات عدة تبين من خلالها ان كلفة انتاج كيلو الخبز هي على التوالي ٤٠،٦٠ و ٤٢،٠٥ و ٤٤،٤٥ و ٤٧،٠٥ قرشا وهذا التفاوت في تقدير الكلفة يعود الى الفرن كمينة في حد ذاته اذ كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كانت الدراسة اقرب الى الصحيح والواقع وتنخفض كلفة انتاج الكيلو .

ثم ان كلفة اليد العاملة متغيرة بين فرن وآخر ، كذلك نسبة استهلاك المعدات في الفرن والتي لا تتعدى الـ ٥ في المئة على رغم أن بعض الدراسات قدرها بـ ١٢،٠٥ في المئة وهذا غير صحيح لان المعامل الكبيرة التي لديها آليات اوتوماتيكية او نصف اوتوماتيكية تعطي نسبة استهلاكية مقدارها ٧،٠٥ في المئة في بلدان كاسوج والمانيا الغربية .

ولسبب ما وضعت دراسة في وزارة الاقتصاد قدرت كلفة انتاج كيلو الخبز بـ ٥٢،٢٦ قرشا .

وقبل عامين وضعت نقابة اصحاب المخابز العربية دراسة حول كلفة الرغيف اظهرت ان الكيلو منه يكلف ٤٢،٠٥٠ قرشا اذا كان الطحين جيدا و ٤٧،١٧ قرشا اذا كان رديئا . ومعنى ذلك أن هنالك فارق ٥ قروش في كل كيلو . ومعلوم ان

رماد وبروتيين

اصحاب الافران طالبوا بزيادة سعر المبيع الى جانب تحسين الطحين ، لكنهم اصروا على السعر ، ولو سعت وزارة الاقتصاد الى التحقق من نوعية الطحين المستعمل لوفرت على اصحاب الافران والمستهلكين زيادة السعر ٥ قروش . لكن الدولة سعت الى توحيد الطحين وجعله مسحوبا بنسبة ٨٥ في المئة ، والباقي نخالة ، فتكون بذلك زادت نسبة البروتيينات والرماد والتلف الموجود في حبة القمح وبات الخبز متدني النوعية ، ان لجهة المذاق او اللون أو التصنيع . فأصحاب المطاحن انفسهم كانوا يتذمرون عندما ترتفع نسبة الطحين المسحوبة من القمح والمعدة لتصنيع الخبز من ٦٠ الى ٧٠ او ٨٠ في المئة ، فكيف هم يتقبلون اليوم بأن تكون النسبة ٨٥ في المئة ؟

● كل مئة كيلو من الطحين تعطي بين ١٢٠ و ١٣٠ كيلو من الخبز . وذلك حسب مدة انضاج الخبز في الفرن ، وحسب كمية المياه المضافة اليه .

● ان السبب في ان الطحين الموحد لم يعط اكثر من ١٠٧ كيلو من الخبز يعود الى الذين قاموا بتصنيعه ، ويقول الذين قاموا بالاشراف الرسمي على هذا التصنيع . ان العمال كانوا يرمون كميات من العجين ، فضلا عن انهم قللوا كميات المياه فيه فبقي الخبز في الفرن مدة اطول من اللازم . وهم يقدرون الانتاج بما يراوح بين ١١٥ و ١٢٠ كيلو خبزا لكل ١٠٠ كيلو من الطحين .

ميشال مرقص

الحل الافضل ...

قرأت في « النهار الانمائي » في تاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٧٤ (الصفحة الرابعة) تحقيقا للآنسة مي ضاهر بعنوان «الغش يطارد الغذاء اللبناني ولا من يقمع ! » فاستوقفتني بعض الامور التي التبست على كاتبة التحقيق . واني اذ اعرض لتلك الامور فعن خبرة طويلة في هذا الحقل ، وخدمة للمستهلك اللبناني .

لنأخذ النقطة الاولى في التحقيق ، وهي تتعلق بالحليب المجفف ورخص استيراده . ليس صحيحا ان وزارة الاقتصاد سمحت باستيراد الحليب المجفف من دون قيد أو شرط ، بل هنالك نوعان من الحليب المجفف ، منها نوع معبأ بأكياس سعة كل كيس خمسة وعشرون كيلو غراما . ونوع آخر معبأ ضمن علب معدنية سعة كل علبة كيلو غرامان ونصف كيلو: فالنوع الاول، وهو الذي يصنع في المعامل المستوفية الشروط القانونية والصحية ، لا يسمح باستيراده الا بموجب رخصة من مكتب الانتاج الحيواني بعد المصادقة عليها من وزير الزراعة ، على أن يفرض على كل صاحب مصنع يرغب في استيراد هذا النوع من الحليب ان يتعهد بشراء ٣ كيلو حليبا طازجا من مكتب الانتاج الحيواني بسعر ٦٠ قرشا لبنانيا للكيلو في مقابل كل كيلو حليب مجفف يسمح له باستيراده . وعند تمنعه عن تسلم الحليب الطازج يدفع عن كل كيلو حليب طازج ٦٣ قرشا كغرامة غير قابلة للمراجعة ، حيث تفرض على صاحب المصنع كفالة مصرفية سارية المفعول لمدة سريان العقد الجاري بين المصنع ومكتب الانتاج . وهذا النوع من الحليب عليه رسم جمركي ٣٦ ٪ من قيمة الثمن ما عدا رسم البلدية والتجريم ، بصرف النظر عن ارتفاع الاسعار أو انخفاضها خارجا .

أما النوع الثاني المعبأ في علب معدنية سعة كل منها ٢،٥٠ كيلو ، فهذا النوع يسمح باستيراده من دون تحديد كميات ، وعليه رسم جمركي بقيمة ٢٥ قرشا عن كل كيلو وزنا بصرف النظر عن الثمن ، سواء ارتفع أو انخفض . وهذا النوع هو ما تستعمله المعامل غير المستوفية الشروط القانونية والصحية وغير الملزمة بشراء الحليب الطازج في مقابل استعمالها هذا النوع من الحليب .

هذا بالنسبة الى المصانع . وأنكر انني عندما اثير هذا الموضوع قبل ست سنوات (١٩٦٨) في مكتب الانتاج الحيواني ، كنت اقترحت منع استيراد هذا النوع من الحليب على أن يستعاض عنه بصنف آخر للاستهلاك المنزلي على ألا يزيد وزن العلبة الواحدة عن ٥٠٠ الى ٧٠٠ غرام ، ولو لزم الامر باعفائه من الرسوم الجمركية نهائيا ، على أن تضاف خسارة الدولة من الرسم الجمركي على الاكياس سعة ٢٥ كيلو غراما . فالعلبة ذات الوزن ٢،٥٠ كيلو تكون عادة مفرغة من الهواء ومعقمة وعند فتحها في المنزل وابقائها مكشوفة أو مغطاة (وغالبا ما تضع ربات البيوت العلبة في البراد بعد فتحها) ، تصبح رطبة . وبعد مرور أربعة أو خمسة أيام على الاكثر يبدأ التخمر في العلبة وتصبح بؤرة لتكاثر الجراثيم والاضرار بالصحة العامة ، بحيث لا يمكن استهلاك علبة حليب مجفف سعة ٢،٥٠ كيلو في أقل من مدة خمسة عشر يوما في منزل عائلة متوسطة الافراد .

ولا بد لي هنا من ايراد ملاحظة وهي تتعلق بنسبة سعة العلب ، فان المصانع غير المستوفية الشروط القانونية والصحية تصبح ملزمة في هذه الحال بتصحيح أوضاعها والاعتماد على استيراد الاكياس سعة ٢٥ كيلو فتستفيد الدولة من الرسم الجمركي العالي المفروض على هذا النوع من الحليب ويصبح في امكانها تصريف الكميات المتوافرة في لبنان من الحليب الطازج يوميا ، مع العلم ان في لبنان ما لا يقل عن مئة مصنع . ومعروف ان الانتاج اللبناني من الحليب الطازج لا يزيد على خمسة وعشرين طنا في اليوم الواحد . فاذا وزع على كل مصنع ٢٥٠ كيلو غراما فقط، وهي نسبة لا تعادل ١٠٪ من استهلاك المعامل اليومي ، تكون اصبنا ثلاثة أهداف دفعة واحدة . ونعني بالاهداف :

١ ـ المحافظة على صحة المستهلك .
٢ ـ تصريف الانتاج اللبناني (مساعدة المزارعين) .
٣ ـ زيادة دخل الدولة من الرسوم الجمركية .

نصل الى النقطة الثانية من التحقيق وهي تتعلق بنسبة الدسم المشروط في اللبنة . ان المواصفات التي أوردتها كاتبة التحقيق هي مواصفات قديمة تعود الى قانون ١٩٣٩، ولا يمكن تطبيقها في الوقت الحاضر . اذ أن هذه المواصفات وضعت عندما كانت اللبنة تصنع من الحليب الطبيعي الطازج (حليب البقر) . وكانت الابقار الموجودة في لبنان آنذاك أبقارا بلدية تعطي حليبا نسبة الدسم فيه لا تقل عن ٤،٥٠ الى ٥،٥٠ في المئة ، (انظر الجدول المرفق) .

ومعروف لدى ربات البيوت ، خصوصا ، اللواتي عايشن صنع اللبنة في البيت ، ان كل رطل حليبا ، أي ما يعادل ٢٣٣٠ غراما لبنا رائبا ، ينتج كيلو لبنة صافيا . فبعملية حسابية بسيطة نعلم ان الدسم في اللبنة المنتجة من حليب البقر البلدي كان لا يقل عن ١١ ـ ١٣ ٪ . أما الآن وبعد استيراد الابقار الحلوب من الخارج ، فتغيرت نسبة الدسم في الحليب فاصبحت ٢،٩ ـ ٣،٢ ٪ . وهكذا يمكننا بهذه المقارنة الخروج بنتيجة وهي ان نسبة الدسم في اللبنة المنتجة من حليب الابقار المستوردة لا تزيد على ٧،٥٠ ـ ٨،٢ ٪ . وهذه النسبة نفسها يمكن الحصول عليها من الحليب المجفف .

أما القول ان وضع النشاء في الحليب لصناعة اللبنة هو غير ممنوع صراحة في القانون اللبناني ، فهو قول مردود . اذ ان القانون ينص على ان اللبنة هي المادة الغذائية الصلبة المستخرجة من الحليب المجفف أو الحليب الطازج من دون سحب أي مادة منه أو اضافة أي مادة اليه . لذلك يفرض على المستورد ان يرفق بطلب رخصة استيراد الحليب المجفف فحصا مخبريا يثبت ان هذا الصنف هو حليب مجفف مستخرج من الحليب الطبيعي الطازج من دون اضافة أي مادة اليه أو سحب أي مادة منه . انما أن يقال ان من يضع النشاء في اللبنة يذكر ذلك بصراحة على العلبة ، فهذا لو كان صحيحا فيجب عندئذ منعه من كتابة «لبنة» على العلبة ، بل يجب تسمية هذه المادة الغذائية أي اسم آخر . مع العلم ان اضافة النشاء الى الحليب هي قضية صحية قبل أن تكون قضية غش أو ربح مادي . فمعروف علميا ان الاطفال المصابين بالاسهال أول ما يفرض عليهم طبيا ، في فترة الحمية الغذائية ، التوقف عن تناول المواد النشوية والسكريات قبل اعطائهم الادوية الموصوفة من الطبيب . فعند اعطائهم اللبن أو اللبنة المحتوية على النشويات ، وهاتان هما المادتان الغذائيتان المسموح بهما في مثل هذه الحالات ، ماذا تكون النتيجة ؟ زيادة في الاسهال قد تصل الى درجة أحد . وكم من الحوادث المؤلمة التي تحصل من جراء ذلك وبعضها ، وان يكن نادرا ، يؤدي الى التسبب في الوفاة .

وهنا لا بد من ملاحظة وهي انه حسما للغش بواسطة اضافة مادة النشاء ، لا بد من منع استيراد العلب في أوعية ذات وزن الـ ٢،٥٠ كيلو لان هذا النوع هو ما تستعمله المعامل غير المستوفية الشروط القانونية والصحية .

نصل الى النقطة الثالثة من التحقيق ، وهي تتعلق باضافة المواد الدسمة الدخيلة على الحليب الطازج كالسمون او الشحوم البقرية . ان الطريقة المتبعة في سحب الكريما (الكريم شانتيي) من الحليب الطازج ، ومن ثم اضافة السمون أو الشحوم البقرية الى الحليب ، ان هذه الطريقة لا يمكن تطبيقها صناعيا الا في المعامل المجهزة تقنيا وبمعدات حديثة .

أما الذي اكتشف ان هنالك اصنافا عدة من اللبنة يدخل فيها دسم حيواني غير دسم الحليب ، وهو شحوم حيوانية تستورد من الخارج فتذوبها المصانع وتحولها الى شحوم سائلة تضيفها الى الحليب المسحوب الدسم منه لتحويله الى لبنة ، هو مسؤول في مختبر تابع في الدولة ، فهو قول غير صحيح . لانني كنت أول من لفت مدير مكتب الانتاج الحيواني الدكتور سلطان حيدر ورئيس دائرة المراقبة في المكتب المذكور الدكتور رجا الحاج الى هذا الامر في شباط ١٩٧٣ .

ولعل الحل الامثل لمنع هذا النوع من الغش الذي يتراءى لي هو في تحديد كثافة معينة للبنة ، بحيث يصبح في الامكان التأكد فورا مما اذا كانت اللبنة مضافة اليها أية مواد غريبة عند فحص نسبة الدسم من دون تعقيدات الفحص المخبري الذي يكلف جهدا ومالا .

عقل كلاس

المواصفات القانونية للحليب الطازج

٣،٥٠ ـ ٤،٠٠	دسم
٩،٠٠ ـ ٩،٢٤	مواد صلبة
٠،٠٢٠ ـ	

الحليب الطازج الموجود حاليا في الاسواق

٢،٩ ٪ ـ ٣،٠٢ ٪	دسم
٨،٢ ـ ٨،٠٤	مواد صلبة
٠،٠٢٠ ٪	حموضة

● في دراسة حديثة عن استهلاك الحليب ومشتقاته للدكتور عاطف علبي من مكتب الانتاج الحيواني فصل عن مشاكل الحليب في لبنان ورد فيه ان « القاء نظرة حتى عابرة على واقع السياسة الاقتصادية المتبعة في البلاد والقائمة على نظام الاقتصاد الحر المشرع ابواب الاستيراد على مصراعيها . أدى أولا بأول وفي شكل تدريجي الى خراب مزارع الابقار الحلوب » . واضاف « ان حماية منتجي الحليب لتلبية حاجات المصانع القائمة لا تعني ابدا بالنسبة لنا تحكمهم بالاسعار التي لا بد أن يكون لمكتب الانتاج الحيواني بواسطة مراكز جمع الحليب وكذلك الاجازة المسبقة للاستيراد التي نرى ضرورة اعادتها على اعتبار انها الغيت في تاريخ ٧١/١١/٧ والرسم المتحرك المأمول اصداره بقانون معجل مكرر للضرورة الانمائية الماسة التي تستوجبه » .

في قانون مواصفات الحليب ومشتقاته الذي يعود الى عام ١٩٦٥ ورقمه ٢٤ تعريف للبنة يقول « يقصد باللبنة المادة الغذائية شبه الصلبة الناتجة من اللبن بعد ترشيح بعض ما يحويه من ماء ومن مركبات ذوابة بالماء » .

ولا ذكر فيه الى ان اللبنة « هي المادة الغذائية الصلبة المستخرجة من الحليب المجفف أو الحليب الطازج من دون سحب أي مادة منه أو اضافة أي مادة اليه » .

هكذا منذ الأصل

ارشيف الدولة تأكله الفئران

يزور بيروت مدير محفوظات الدولة في المانيا الغربية الدكتور ادغار فرنز منتدبا من الاونيسكو ليبحث في تنظيم ارشيف الدولة اللبنانية . وبعد فرنز سترسل اليناا الاونيسكو خبيرا آخر ليتابع البحث في النواحي الاخرى المتعلقة بتنظيم أرشيف الدولة .

فما هو واقع هذا الارشيف ؟ ماذا فعلت الدولة لصيانته من الرطوبة والتلف والجرذان ؟ من هم القيمون عليه ؟ وهل سيتوصل خبير الاونيسكو الحالي ، والقادم ، الى نتائج ايجابية في ظل العقلية السائدة ؟

قبل الدخول في الموضوع لا بد أولا من التعريف بالارشيف ، أو المحفوظات .

يقول خبير ايطالي: «أن الارشيف هو مفتاح الماضي » .

ويقول آخر : « اختصاصي الارشيف هو أكبر حارس للماضي، لذلك هو حارس أثمن الكنوز » .

ويدلل خبير آخر على أهمية الارشيف بقوله : « كما انه لا ثقافة من دون مكتبات ، كذلك لا دراسات تاريخية قيمة من دون الاستعانة بالارشيف » .

نوعان من الارشيف

والارشيف نوعان: أرشيف اداري، وأرشيف وطني وهو ما يطلق عليه اسم « وثائق وطنية » . وهما على قدر كبير من الاختلاف .

فالارشيف الاداري هو المستندات والاوراق التي تتكون وتجمع وتحفظ في مستودعات القطاع العام نتيجة ممارسته الاعمال والصلاحيات المنوطة بموجب القوانين والانظمة المرعية .

أما الارشيف الوطني ، أو الوثائق الوطنية : فهي تختلف اختلافا كليا عن الارشيف الاداري. ويعتبر وثيقة وطنية كل تسجيل بالحرب أو الرسم أو الصورة أو الشريط الممغنط لكل عمل أو حدث من الاعمال أو الاحداث الرسمية للدولة ، أو من الاعمال والاحداث التي قامت بها مؤسسات خاصة أو افراد والتي تشكل بدورها تسجيلا حيا للحياة التاريخية للدولة وبمختلف اشكالها السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية .

واذا كانت الوثائق التاريخية هي اهم ما في الارشيف ، أي ارشيف، فان الوثائق السرية لا تقل عنها اهمية . والوثيقة السرية هي التي تقرر الادارة المالكة ، أو أي مرجع رسمي آخر له علاقة بها ، الاحتفاظ بسريتها لاسباب تتعلق بسرية المهنة أو بأمن الدولة أو بكرامة الاشخاص والمواطنين . ولا تكون هذه السرية مطلقة ، خصوصا في البلدان الديموقراطية حيث كل وثيقة هي ملك للشعب . واذا ما رأت الدولة الاحتفاظ بسرية أي وثيقة للاسباب المشار اليها وجب عليها الا تتجاوز في الاحتفاظ بهذه السرية، أكثر من ثلاثين سنة وعلى سبيل المثال نذكر أنه في الولايات المتحدة لا يوجد أي شيء سري الا ما تقرره الحكومة ولمدة معينة . ولم ننس بعد الوثائق التي طلبتها المحكمة الناظرة في فضيحة « ووترغيت » من الرئيس نيكسون بالذات .

الارشيف في لبنان

والذين تساءلوا : ماذا جاء يعمل فرنز في لبنان ؟ هم أنفسهم تساءلوا أيضا : أين هو أرشيف الدولة ... اللبنانية طبعا ؟

لعل أول ما سيلفت فرنز هو غياب النص القانوني الذي يحدد مهل الاحتفاظ بالمحفوظات المختلفة ، بعد غربلتها واختيار الضروري منها للاعمال الادارية وما يعتبر وثيقة وطنية في ما بعد ، كما سيلفته غياب النص القانوني الذي يسمح باتلاف أي مستند ، «لان المستندات الواجب اتلافها تشغل قسما كبيرا من الابنية الحكومية الفخمة التي انشئت لتكون منازل في فردان أو شارع الحمراء ، وهي تكلف الدولة مبالغ باهظة عدا الاهمال الذي يؤدي الى اتلافها ، أو هي تتلف « بفضل » الفئران والجرذان » كما يقول أحد العاملين في الارشيف .

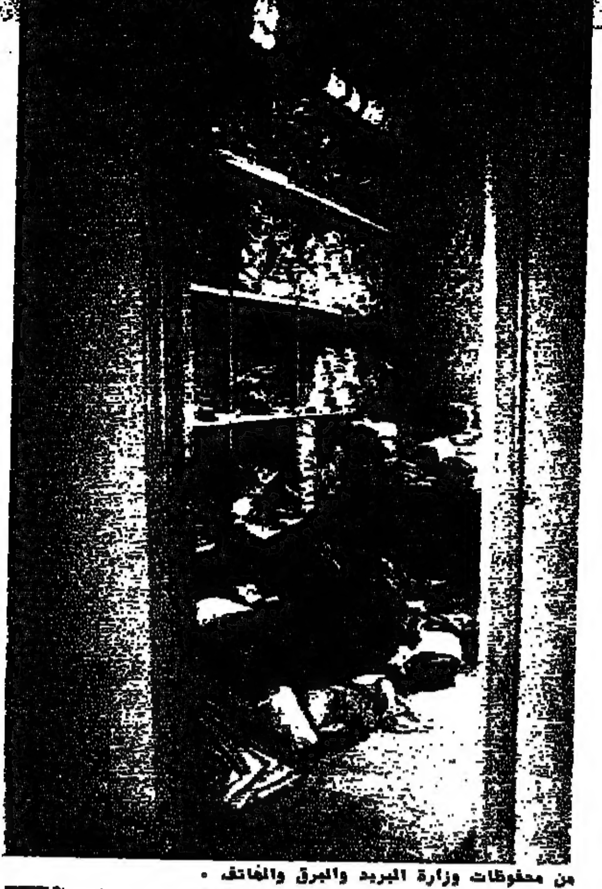
وللتخلص من تراكم الارشيف غير المفيد اداريا ووطنيا، يعمد المديرون العامون في معظم الاحيان الى اتلاف ما يمكن اتلافه بموجب قرارات ادارية ، ولكن هذه القرارات لم تحل مشكلة التراكم لانها تستهدف دوما تخفيف الكمية ، وليس فرزها فرزا صحيحا .

وربما كان هذا هو السبب الذي دفع برئاسة مجلس الوزراء الى انشاء ملاك موقت تابع لها عام ١٩٧٢ على أن تكون مدته خمس سنوات . ويضم هذا الملاك حاليا ١٣ موظفا موقتا اضافة الى موظف « رفعوه » من الفئة الرابعة الى الفئة الثانية لكي يشرف على هذا الملاك . وأجرى مجلس الخدمة المدنية امتحانا شكليا لهذا المنصب لم يتجاوز عدد المشتركين فيه الاثنين . والحسنة الوحيدة لهذا الملاك هي أنه حال دون صدور القرار الواحد أكثر من مرة .

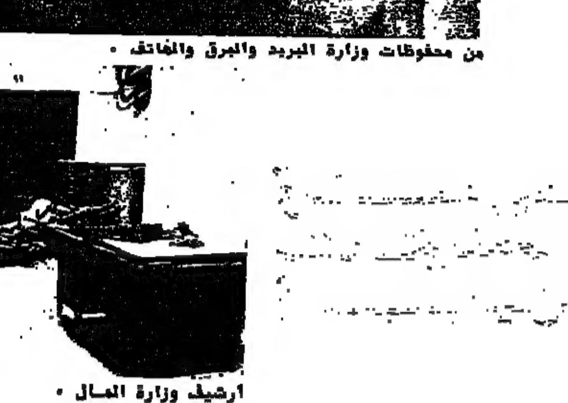
والاغرب من ذلك حصل في « مصلحة محفوظات الدولة» التابعة اداريا لرئاسة الحكومة ، ولكنها تعتبر مصلحة مركزية وشاملة لمختلف المحفوظات الرسمية . وقد انشئت هذه المصلحة عام ١٩٤٤ وعين السيد حسني العوجا رئيسا فيها لمدة سنة واحدة ، ثم خلفه السيد حسن باشو بعدما رفع الى الفئة الثانية، وظل يعمل كرئيس قسم محاسبة وكرئيس مصلحة للمحفوظات ، فيتقاضى راتبه كرئيس قسم وراتبا اضافيا كرئيس مصلحة . والسيد باشو مريض منذ سنوات – شفاه الله، ولا تعالج رئاسة مجلس الوزراء هذه القضية ، وهي اكتفت الى الآن بان كلفت في ١٩٧٢ خبيرا لبنانيا في المحفوظات وضع مشروع جديد لهذه المصلحة ، يتضمن اقامة مركز تتوافر فيه كل الشروط المطلوبة ، وما زال هذا المشروع في ادراج الامين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور عمر مسيكه .

صح النوم !

ولم ينتم لبنان الى المجلس الدولي للوثائق، الا عام ١٩٧٢، وفي العام نفسه انتمى الى الفرع الاقليمي العربي لهذا المجلس .



من محفوظات وزارة البريد والبرق والهاتف .



ارشيف وزارة المال .



صورة فرمان عثماني من ايام مراد الثالث (١٥٤٦ – ١٥٩٥) محفوظ في ارشيف مدينة البندقية في ايطاليا .

وأول مؤتمر للوثائق حضره لبنان كان مؤتمر روما الذي عقد في تموز ١٩٧٢ ومثله فيه السيد شفيق منيمنة والسيدة عواطف سنو (على حساب الحكومة الايطالية) . ثم حضر لبنان مؤتمر موسكو الذي عقد في شهر اب من العام نفسه ، ومثله فيه الدكتور عمر مسيكه والسيدة عواطف سنو .

وفي مؤتمر موسكو طالب وفد لبنان بتطبيق معاهدة لاهاي (١٩٥٤) التي تنص على حماية الممتلكات الثقافية اثناء اي نزاع مسلح ووضع الاونيسكو يدها عليها وادارة شؤونها الى حين انتهاء النزاع . وفي احدى جلسات اللجنة الفنية للمؤتمر تمت الموافقة على أن تضع الاونيسكو يدها على الممتلكات الثقافية في فلسطين المحتلة ، الامر الذي اضطر المندوب الاسرائيلي الى مغادرة القاعة .

أما المؤتمر الثالث الذي حضره لبنان ومثلته فيه السيدة سنو كذلك (رئيسة قسم في ادارة الابحاث والتوجيه) فعقد في بغداد في ايلول ١٩٧٣ . وفي هذا المؤتمر وضع العراق كل امكاناته في سبيل انشاء معهد اقليمي لتخريج الوثائقيين الذي طالبت الاونيسكو والحت على أن يكون مركزه بيروت، اضافة الى مشروع نموذجي للميكروفيلم والترميم . وهذا كان من ضمن مهمات الخبير الايطالي جيوفاني انطونللي الامين العام للمجلس الدولي للوثائق الذي انتدبته الاونيسكو الى لبنان في زيارتين قام بهما بين ٤ و١٩ ايار ١٩٧٠ وبين ٣ و٧ كانون الاول ١٩٧١ .

عجائب غرائب

والواقع أن أرشيف الدولة اللبنانية هو « هرأ » و « أرت » ما نتصور . فمصلحة محفوظات الدولة في رئاسة مجلس الوزراء سائبة كما اسلفنا والملاك الموقت التابع لها لا يهتم الا بالقرارات الوزارية . وتضم وزارة الخارجية مصلحة للمحفوظات ويتقاضى رئيسها ، عوض راتبه ، « تعويض رموز » . وفي وزارة المال قسم للمحفوظات رئيسه معين بالتكليف منذ ١٢ عاما. اما في بقية الوزارات « فالمحفوظات تلقى طعاما للغبار والرطوبة والجرذان ، سواء في مستودعات تخلو من كل شروط النظافة او في قاعات طويلة عريضة عشش فيها العنكبوت » كما يقول احد المسؤولين عن المحفوظات في احدى وزارات الدولة .

ولنا من الماضي خير دليل على اهمال الدولة الكلي للارشيف . ففي ١٩٦٨ سدت بالوعة المياه في مستودع المحفوظات التابع لمالية جبل لبنان في بعبدا وكان الطقس شتاء ، فطافت المياه واتت على معظم الاوراق والدفاتر في المستودع ، وفتح التفتيش المركزي يومها تحقيقا في الموضوع الا انه لم يتوصل الى نتيجة .

وقبل عامين طافت المياه في المستودع نفسه، لان الموظفين تركوا الحنفيات مفتوحة بسبب انقطاع المياه ، وصدف ان عادت المياه الى الحنفيات اثناء الليل ، ففاض المستودع واتت المياه على قسم كبير مما بقي فيه .

وقبل اعوام طلبت امانة مجلس الوزراء من عدد من الاختصاصيين في الارشيف الذهاب الى مستودعات الارشيف القديمة الموجودة في سرايا بعبدا ، للبحث عن الوثائق الوطنية لوضعها بين يدي الدكتور عادل اسماعيل، وقد نبه السيد يوسف الخازن اللجنة يومها الى وجود أفعى معمرة في المستودعات، ولكن افراد اللجنة آثروا المغامرة ، ليفاجأوا ان سوء احوال المستودعات ووساختها تحولان دون قيامهم بمهمتهم ، فطلبوا الى وزارة الصحة ان ترش المستودعات ففعلت ، وبعد مدة عادت اللجنة الى بعبدا ، لكنها لم تعثر على المفتاح ، لا مع المسؤولين في وزارة الاعلام ولا مع محافظ جبل لبنان، وما لبث ان كشف الامر فتبين ان الدفاع المدني اتخذ من المستودعات مركزا له ، بعدما تلف الارشيف الموجود فيها، وهو ارشيف ذو اهمية كبيرة .

وفي اثناء تولي السيد هنري طربيه منصب وزير الاعلام كلف احد الخبراء تنظيم ارشيف الوزارة ، خصوصا الاذاعة ، ودهش الخبير عندما وجد العديد من الاشرطة متلفة ولاحظ ان خطابا سياسيا مهما للشيخ بشارة الخوري على وشك ان يتلف . وبسبب هذه الفوضى التي كانت ضاربة اطنابها في أرشيف الاذاعة كان عدد من اصحاب البرامج الاذاعية الطويلة « يجترون » حلقات البرنامج من دون أن يتنبه اليهم غير سامعي صوت اذاعة لبنان من بيروت !

الحل

يقول احد المسؤولين عن المحفوظات الرسمية : «ان الحل ليس في استقدام الخبراء بل هو في تغيير العقلية السائدة التي لا تعير الارشيف الاهمية التي يستحقها سواء على الصعيد الوطني او التاريخي او اي صعيد اخر . وبات من الضروري ايجاد مستودعات ارشيف مركزية تحفظ فيها كل وثائق الادارات ، على أن تبنى في منطقة ما تزال اسعار الاراضي فيها مخفوضة ، او في منطقة لا يسمح قانون البناء بالاستثمار فيها كمنطقة المطار ، ومن الضروري ايضا انشاء المعهد الاقليمي لتخريج الوثائقيين الذي تطالب الاونيسكو به على ان يكون في بيروت اضافة الى اعتماد التنظ[...] الحديث في المستودعات » .

ونذكر على سبيل المثال ان ايطاليا مستودع ارشيف في [...] مركز مقاطعة . وكان مثل [...] المستودعات عام ١٩٤٠ يقتصر [...] المدن التاريخية التي لا يتج[...] عددها العشرين .

ونذكر ايضا ان في مست[...] ارشيف الدولة في مدينة البند[...] نحو ٤٥ كيلومترا من الرف[...] المعدنية .

ولعل الاهم في المحافظة [...] الارشيف هو الحرص على نق[...] وصيانته من الحشرات . ويقول الاختصاصيين في علم الار[...] « ان اصغر حشرة قارضة [...] تبيض ما لا يقل عن ٣٠ الف بي[...] دفعة واحدة » .

فهل فكرت الدولة يوما في [...] عدد هذه الحشرات الموجودة في [...] محفوظاتنا ، عدا الفئران والج[...] وحتى الافاعي ؟

الرخام والاونيكس

جاءنا : نشر « النهار الانمائي » في ٢٤ اذار ١٩٧٤ تحقيقا مصورا عن معامل الرخام في لبنان . وصفت كاتبة التحقيق أحد أصحاب هذه المعامل بانه « أبرز العاملين في هذا القطاع » ، مع العلم أن هنالك عددا كبيرا من رواد هذه الصناعة وهم بارزون أيضا في هذا القطاع ، وبعضهم سبق الاسم المذكور في هذا المجال باعوام عدة ومنهم على سبيل المثال وليس الحصر : معامل هير ، معامل تادرس، معامل ديب ، معامل مرج، معامل مطر وسواها .

« واستغرب كيف أن التحقيق عن « الاونيكس» لم يأت على ذكر « الاونيكس » التركي في معرض تعداده مصادر هذا النوع من الرخام ، علما أن «الاونيكس» التركي يملك الجودة نفسها فضلا عن تعدد الوان عدة منه وله سوق رائجة في لبنان .

فرنسوا ديب

احد اصحاب معامل أميل ديب وأولاده » .

أول دراسة علمية لابعاد التشكيلات الادارية الاخيرة (٢)

هنا القسم الثاني من دراسة وليد فارس عن التشكيلات الادارية الاخيرة وهو فيه يخوض في وضع الادارة في لبنان . وكان في القسم الاول عرض لمفهوم الوظيفة عامة ولدور القيادة للادارة (« النهار الانمائي » ٣١/٣/٧٤) .

ثالثا : منطلقات الاصلاح الاداري :

وبعد هذه اللمحة عن معطيات الادارة العامة في القانون المقارن والخصائص التي تتصف بها الادارة اللبنانية ، يجدر تحديد منطلقات الاصلاح الاداري والمقترحات العملية في هذا الصدد .

– عقلنة الادارة في ضوء نظام الحكم

اذا كانت الادارة اللبنانية تأخذ حجما كبيرا وجامدا ومتماسكا ، تبعا لنظام الحكم المتصف بدوره بالمركزية والحصرية ، فلا يجوز ان تكون هذه الادارة دولة ضمن دولة ، انما تكون آلة – الدولة ، ولا شيء اكثر من ذلك . وهذا يعني ضرورة اعطائها صفة التقنية المدروسة المنظمة لكي تنهض ، وباشراف الدولة ، باعباء الانماء الشامل . ومن الاساليب التي يمكن ان تؤدي الى هذا الامر :

أ – تأمين التنسيق والاستمرارية بالنسبة الى العمل الاداري وفقا لخطط انمائية شاملة للبلاد ، اي الا تكون ثمة هوة بين الادارة والحاجات العملية للبيئة ، اضافة الى تلبية حاجات المواطنين اليومية في سرعة وفعالية وتنظيم . ومن ذلك ضرورة تحقيق تنظيم عقلاني للمرافق العامة تلافيا للازدواجية ، وسلخ بعض المرافق الحيوية من الادارة المركزية والحاقها بالسلطات المحلية (البلديات) ، اذا تبين ان في وسع الاخيرة ادارتها بفعالية اكثر وبتحسس اعمق للحاجات المحلية . وهذا يعني تطبيق مبدأ اللامركزية الذي طالما نودي به ، او على الاقل توسيع صلاحيات الدوائر الاقليمية عن طريق قاعدة اللاحصرية ، بدلا من ان تظل معظم معاملات المواطنين تنصب على العاصمة .

ب – تبسيط العمل واختصار الاجراءات الادارية والنأي بها عن الامور الشكلية والبيروقراطية . ويكون ذلك بتقريب اساليب العمل في الادارة من الاساليب المعتمدة في القطاع الخاص وخصوصا بالنسبة الى الخدمات اليومية والمعيشية التي لا تتصل طبيعتها بمهمات السلطة العامة ، كالهاتف والكهرباء والنقل العام والمياه . فهذه الامور التي تشكل مواد حيوية للمواطن يجب الا تغرق في الشكليات والاجراءات المعقدة . وعليه ينبغي ان يكون في وسع المواطن تسديد فاتورة الهاتف او الاشتراك في المياه وغيرها في اي وقت وفي سهولة وسرعة ، كما لو كان يتعامل مع احدى شركات التأمين او السفر . وهذا حق على الادارة في ان يجد فيها المواطن المرونة والسرعة والفعالية .

وهذا يعني عمليا الفصل بين اعمال الادارة ذات الصبغة التجارية والصناعية والعائدة الى المرافق الحيوية واليومية للمواطن ، وبين المهمات التقليدية الاخرى التي تستدعي ممارسة السلطة العامة ، من حفظ الامن الى السهر على النظافة والصحة العامة والى ما هنالك . فبالنسبة الى الحالات الاولى ، يقتضي النأي بها عن الروتين الاداري والخروج بها على الاساليب المعتمدة بالنسبة الى باقي اعمال الادارة ، تماما كما هي الحال بالنسبة الى الادارة الاميركية التي تعتبر في منزلة مؤسسة او مجموعة مؤسسات خاصة تقوم بمهمات تتصل بالمصلحة العامة ، كما تقدم .

ج – ومن الامور التي تسهل تقريب اساليب عمل الادارة من اساليب القطاع الخاص ، اناطة امر وضع النصوص والانظمة المتعلقة بالادارة وتعديلها بالسلطة التنفيذية ، بدلا من مجلس النواب .

وهذا ما اصبحت تعتمده مثلا فرنسا في ظل دستور الجمهورية الخامسة منذ عام ١٩٥٨ حيث باتت صلاحيات الحكومة في مجال تنظيم الادارة صلاحيات شاملة لا تخصص منها السلطة التشريعية ، الا بما نص عليه صراحة الدستور . مع الملاحظة ان الادارة الفرنسية مرت في ظل دساتيرها السابقة ، خصوصا دستور عام ١٨٧٥ الذي اخذ عنه النظام اللبناني ، بالتجربة ذاتها التي مرت بها الادارة اللبنانية وان صلاحية تنظيم الادارة يمكن ان تعهد للحكومة بموجب قوانين – اطارات (Lois Cadres) من شأنها رسم حدود معينة للحكومة تكون لها ضمنها حرية التصرف .

٢ – التوفيق بين مفهومي العلاقة التنظيمية والعلاقة التعاقدية .

ويتحقق هذا الامر بتعزيز نظام الوظيفة التعاقدية واجازة الخدمة وتطويره في صورة مدروسة ومنظمة ، وذلك مع الحفاظ على قاعدة الوظيفة الدائمة النظامية .

أ – ان نظام الوظيفة الدائمة الذي يحقق الاستقرار والطمأنينة لدى الموظف ، كما سلف ، انما يتناسب مع الوظائف ذات الطابع الحكومي والاداري الصرف ، في مفهوم السلطة العامة . اما الوظائف الدنيا خصوصا الوظائف ذات الصفة التجارية والصناعية والتي كلها تأدية خدمات حيوية ومعيشية للجمهور ، فلا وجه لاعطاء شاغليها حصانات وامتيازات السلطة العامة ، ذلك ان اي استغلال لهذه الامتيازات او اي اساءة في استعمالها ، مما يؤدي الى الضرر بالمصلحة العامة وبمصالح الجمهور . والدليل على ذلك ان معظم الشكاوى والتذمر ينصب على هذه الفئة من الوظائف . فالحل الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو التقليل من امتيازات الوظيفة لهذه الفئة من الاشخاص وجعل علاقتهم بالادارة ، علاقة غير وثيقة ، وتقريبهم ما امكن ذلك من العلاقة التي تربط المستخدم برب العمل . ومعنى ذلك توسيع مجال اللجوء الى نظام الوظيفة التعاقدية مع ما يرافق ذلك من تطبيق انظمة قانونية واحكام عادية تختلف عن تلك المطبقة على الموظفين الآخرين . وليس من المنطق والواقعية ان يسري مثلا على الشخص الذي يقف على المنابر الدولية خطيبا ومدافعا عن المصلحة اللبنانية ، ذات الاحكام والانظمة السارية على اصغر موظف ، بصرف النظر عن طبيعة عمله ومهمات هذا العمل .

ويتضح ان دولا عدة اعتمدت قاعدة التفريق بالمعاملة والانظمة المطبقة والعلاقة التي تربط الادارة بالموظف، منها على سبيل المثال المانيا حيث تعتمد ثلاث فئات من الموظفين ، وما كانته الحال في الادارة الفرنسية في الاربعينات حيث كانت تضم موظفين خاضعين للقانون العام الى جانب مستخدمين خاضعين لقانون العمل .

ولا يرد بأن هذه التفرقة في المعاملة من شأنها زيادة الرشوة لدى الذين لا تربطهم بالادارة روابط متينة ودائمة ، لان الواقع يدل – كما في القطاع الخاص – على ان الموظف بقدر ما يعرف ان مصيره رهن بحسن عمله وانضباطه وانتاجيته ، بقدر ما يزيد من الانضباط والانتاج والاخلاقية . ولا يطلب من الموظف اكثر من ذلك .

كما انه لا وجه للقول ان الادارة اللبنانية تضم حاليا عددا كبيرا من الاجراء الذين تطبق عليهم احكام نظام الاجراء العام الصادر بالمرسوم الرقم ٦١١٠ تاريخ ١٠ – ٣ – ١٩٦١ والمستوحى من قانون العمل ، اضافة الى العديد من المتعاقدين الذين تربطهم بالإدارة عقود خاصة ، وفقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين » ، لان طريقة استخدام هؤلاء لم تتم وفقا لاسس مدروسة من شأنها تحديد الوظائف والمهمات التي تقضي بشاغليها الا يكونوا بالضرورة من الموظفين الدائمين ، انما يتم هذا الاستخدام وفقا لاستنساب الادارة . وكثيرا ما نرى اجراء ومتعاقدين يشغلون وظائف دائمة ملحوظة في ملاكات الدولة .

فالمطلوب اذا في الحالة الحاضرة هو تصنيف الوظائف على أساس طبيعة مهماتها وعلاقتها بالجمهور وتعرضها للمغريات ومدى اساءة استعمالها . فالوظائف التي لا تستدعي بشاغليها الحصانة وامتيازات القانون العام ، ينزع عنها هذا الامر ، وتصبح علاقة شاغليها بالادارة ، علاقة تعاقدية متراخية ، خلافا للوظائف الحكومية والادارية. فالتصنيف هنا هو بيت القصيد . وبذلك يمكن تأمين التوازن بين الوظيفة النظامية والوظيفة على اساس اجازة الخدمة . اما الحصانة فلا يسوغ ان تعطى للشخص الذي ليس في حاجة اليها . وثمة علاج آخر لجمود الادارة ، وهو توسيع رقعة الاستثناءات من احكام النظام العام للموظفين في كل مرة تستدعي طبيعة وظيفة معينة ومهماتها مثل هذا الامر ، على ان يشترط في اي حال توافر حاجة عملية وملحة للاستثناء المشار اليه .

ب – وهنالك الحوافز التي يمكن اعتمادها في سبيل ابعاد الرتابة عن الوظيفة وذلك بفصل راتبها عن العمل الفعلي المؤدى، كأن يعطى الموظف مثلا علاوات اضافية تبعا للمهمات الشاقة التي ترافق قيامه بوظيفته اي ان تكون هنالك علاقة مباشرة بين الانتاج والراتب الفعلي بصرف النظر عن مرتبة الوظيفة . وحصل هذا الامر فعلا عندما اقدمت الدولة حديثا على اعطاء بعض فنيي مطار بيروت الدولي درجتين استثنائيتين نظرا الى الشروط الصعبة التي تلازم عملهم .

ومن الحوافز المادية والمعنوية المعتمدة كذلك في الادارة الاميركية تخصيص جائزة او مكافأة نقدية لكل موظف يأتي بحلول عملية من شأنها تحقيق الاقتصاد في نفقات الادارة في ناحية معينة ، او يساهم في حل معضلة قائمة تشكو منها الادارة بصفتها جهازا متخصصا يسعى دوما وراء التقنية واساليب عمل حديثة .

ولا ضير ايضا في اشراك الموظف في قضايا الاصلاح الاداري ذاته ، ما دام يعيش يوميا مشاكل الادارة وهو في حكم المطلع على خفاياها ونقاط ضعفها. ولا ريب ان رأيه في هذه الحالة بعيدا عن النظريات التي كثيرا ما يتستر وراءها الخبراء .

ج – وثمة سبب آخر لجمود الادارة ينشأ عن عدم امكان الاستغناء بسهولة عن خدمات الاشخاص المحدودي الانتاجية او الذين اصبحوا هكذا ، فالادارة السويسرية مثلا تقدم في مثل هذه الحال على تنحية هؤلاء الموظفين .

عن الوظائف القيادية العليا واسناد مهمات دراسية او رقابية لهم ، وذلك فسحا في المجال امام العناصر الفتية لتسلم تلك المهمات فضلا عن ان نظام الوظيفة العامة في سويسرا يعتمد قاعدة التعيين لفترة معينة قابلة للتجديد ، حتى اذا تبين للادارة ضرورة الاستغناء عن خدمات احد موظفيها ، خارج نطاق الاصول التأديبية ، تم لها ذلك بعدم تجديد ولايته ، او على الاقل اسناد وظيفة اخرى اليه تتناسب مع مؤهلاته المسلكية وانتاجيته . كما انه اذا ما الغيت وظيفة معينة لسبب ما ، استغني عن خدمات الموظف من دون حاجة الى تخييره بين وظائف اخرى مماثلة ، كما هي الحال في نظام الوظيفة العامة في لبنان .

وتجدر الاشارة الى ان المشترع اللبناني اعتمد طريقة مماثلة لتحريك الادارة وتطعيمها بعناصر شابة بالنسبة الى وظائف الفئة الاولى عندما قضى بموجب القانون الصادر بالمرسوم الرقم ٣١٢٠ تاريخ ٢٩ – ٤ – ١٩٧٢ بامكان وضع المديرين العامين في تصرف الوزراء تعيينهم في مجالس ادارة المؤسسات العامة لفترة معينة يمكن بانتهائها الاستغناء عن خدماتهم . اضافة الى القانون الرقم [...] تاريخ ٣ – ١٠ – ١٩٦٥ الذي رفع الحصانة عن الموظفين وقضى بامكان احالة اي منهم على اللجنة المؤلفة من هيئتي مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي لتبت امر كفايته . ويلاحظ ان القانون الاخير عمل به لفترة محدودة ، غير ان الثاني لا يبدو أنه طبق لتاريخه . الا انه يبقى في كل حال وسيلة يلجأ اليها عند الاقتضاء ، لتحقيق الغاية المشار اليها .

د – المناقلات الدورية في الوظائف القيادية .

وبصرف النظر عن العوامل السياسية ، فان اعتماد قاعدة التناقل الدوري بين كبار الموظفين من شأنه تلافي الحساسيات الطائفية من جراء حفظ وظائف معينة لطوائف معينة في صورة شبه دائمة، وعلى كل حال ولو اخذنا الناحية التقنية الصرفة لقاعدة المناقلات الدورية في هذا الشأن ، لتبين ان ضرورات العمل الاداري العام تستدعي هذا الامر ، ما دام بقاء الموظف لفترة طويلة في وظيفة واحدة يجعله يتأثر بعوامل الصداقات الشخصية والضغوط الملازمة لها . اضافة الى انه يتعين على الموظف ان يكون ملما بمختلف المهمات العامة للادارة وهذه الخبرة لا تتحقق الا عن طريق المناقلات . ومهما تكن الفوائد المترتبة على خبرة الموظف لقيامه بمهمات وظيفة واحدة ، واطلاعه الشامل على مختلف جوانبها ، فان هذه الفوائد تظل اقل من المساوئ المترتبة على بقاء الموظف في مركز واحد لفترة طويلة .

ومن ذلك فان هذه السياسة قد شغلت الحكام منذ القدم حتى ان الرئيس الاميركي جاكسون كرس هذه القاعدة خصوصا في الوظائف القيادية . فهو كان يرى فيها طريقة للحد زمنيا من ملابسات الموظف ، « ذلك انه ليس ثمة اناس في وسعهم ممارسة وظيفة معينة لمدة طويلة ، – والكلام للرئيس جاكسون – مع تحررهم الدائم من الضغوط العاطفية والميول الشخصية التي قلما تتوافق مع قيامهم بواجباتهم العامة . اضافة الى ما يمكن ان يتولد لديهم من عادات تجعلهم ينظرون الى مصالح الشعب الحيوية بمنظار اللامبالاة والى تحويل الوظيفة الى شبه ملكية خاصة تحركها المصالح الشخصية . « فالوظائف العامة – يضيف الرئيس جاكسون – مهما تنوعت اختصاصاتها تظل من السهولة بحيث ان اشخاصا يتمتعون بقسط من الدراية والمهارة في وسعهم تأمينها فورا » . وهذا يعني ان كفة الخسارة اذا ما ابقي الموظف لمدة طويلة في مركزه ، ترجح على كفة الفوائد المتوخاة من نقله دوريا .

فعلى هدي ما تقدم يمكن ان تعتمد قاعدة تقضي باجراء مناقلات دورية بين كبار الموظفين خصوصا الذين يشغلون مراكز قيادية ، وفي ذلك فائدة ليس فقط للادارة ذاتها ، انما من شأن هذا الامر ان يساعد ايضا على معالجة الحساسيات الطائفية وامتصاصها . [...] الاشارة ان هذه القاعدة معتمدة فعلا في وظائف السلك الخارجي ويبدو انها اعطت نتائج حسنة .

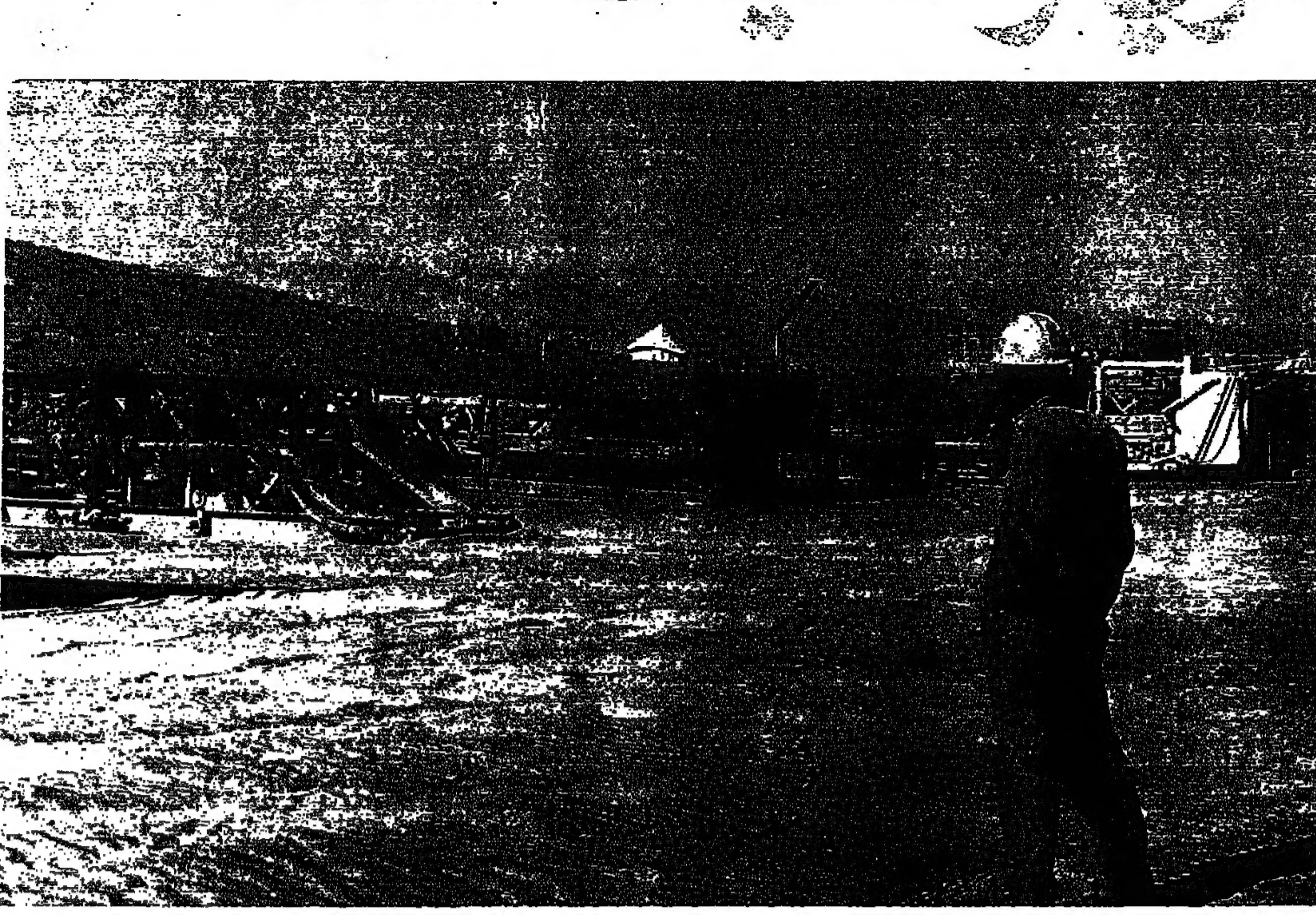
٣ – الاصلاح الاداري يتكامل مع اصلاح المجتمع خلقيا .

وما دامت الادارة العادة فاعلة ومنفعلة في آن ، فان اي اصلاح [...] للمجتمع من شأنه المساهمة في اصلاح الادارة . وما دامت للموظف صفة مزدوجة ، كونه مواطنا وعضوا في جسم الادارة ، فبقدر ما تنمو لديه روح التربية المدنية المكتسبة في المجتمع ، تنمو عنده روح الخدمة العامة اثناء قيامه بالوظيفة .

وهما عنصران مؤلفان لشيء واحد ، هو المصلحة العامة . وهكذا مهما بلغت بالموظف مثاليته ، فانها تظل عقيمة اذا ما كانت البيئة التي يعيش فيها بعيدة عن هذا الامر .

وليد فارس
الاختصاصي في العلوم الادارية

...نفط العربي والتكنيك...



النفـط العربي لمـن ؟

: تمكـن معرفة اهمية النفـط بالنسبة الى البـلاد تجة له ومقارنتها بالدور الذي يمثله النفط في تقدم د المستهلكة له الا من خلال معرفتنا ان النفط هـو ـدر المجاني الوحيد للطاقة وانه هـو روح التكنيك اصر ومعرفتنا كيف يستثمر النفط حاليا وكيف يمكن يكون استثماره لمصلحة البلاد المنتجة له • ان معرفة الاشياء في شكل متوال هو ما سوف نراه الان •

اولا ــ النفط هو المصدر المجاني الوحيد للطاقة

ا قارنا النفط بباقي مصادر الطاقة ـ ابتداء مـن اقة المشتقة من القوة العضلية البشرية والحيوانيـة تهاء بالطاقة الذرية ـ فاننا نرى انه ارخص مصدر اقة • اذ من المعروف ان النفط لا يكلف الانسان الا ات زهيدة تتحدد بضبط النفط النابع مـن باطن ض وتصنيعه • بكلمة اخرى ان الطبيعة هيأت لنا ط من دون اي كلفة وليس على الانسان الا حفـر ر وتهيئة آلات التصنيع •

مع ذلك ، هنالك بعض مصادر الطاقة (مثل القوة ضلية الحيوانيـة والقوى الطبيعيـة الاخرى) التـي تتوافر في شكل كاف للصناعة المعاصرة على رغم م فداحة كلفتها •

ان ما تقدم يدلنا على ان النفط هو المصدر الوحيد ي يمكن ان تعتمد عليه الصناعات في شكل رئيسي دام هو مجاني وطالما هو متوافر فـي شكل يسمح تمرار تغذية الصناعة المتسعة في صورة مطـردة قطعة النظير •

ثانيا ــ النفط هو روح التكنيك المعاصر

ي العصر السابق للثورة الصناعية الاوروبية التـي ت في بريطانيا في القرن الثامن عشر كان يتميـز الطاقة المستعملة من الانسان في الانتاج مشتقة شكل رئيسي من القوة العضلية البشرية والحيوانية• لا يمنع ان مصادر طبيعية اخرى للطاقة (كالرياح هار والاشجار) كانت في الانتاج ولكن في شكل يد وبدائي •

ي بداية الثورة الصناعية ظل المصـدر الرئيسي قة القوة العضلية (بشرية وحيوانية) والاشجار عم والمصادر الطبيعية الاخرى • ولكن الذي يسم الفترة هو الاستخدام المفرط للقوةالعضليةالبشرية ي بريطانيا اولا ثم فـي فرنسـا وبعض الـدول روبية الاخرى واخيرا في المانيا) • فعلى رغم ان ه الفترة كانت تتميز بظهـور بعض الاكتشافات نية التي تخدم في الانتاج ـ كالآلة البخارية التي ت تساعد علـى استعمال الزيت كمصـدر للطاقة رارية والميكانيكية ـ الا ان النفط والكهرباء المائية يستخدما كمصدر للطاقة في الانتاج الا ابتداء مـن ع القرن الحالي حيث تم اختراع المحرك الانفجاري (moteur à explosion)

ن الحضارة الحالية كلها تقوم على هذا المحرك • ي كل مجالات الانتاج نرى هذا المحرك تحت صور شكال مختلفة • وكلما تقدمنا في التطور ـ يعنـي ما زاد اعتمادنا في الانتاج على المحركات ـ وجدنا سنا اكثر قربا مـن المحرك الانفجاري هذا واكثـر باطا به •

لنتصـور الان ان هذا البناء الضخم من المحركات رم في احد الايام من النفط ، فهل يكون في الامكان يير هذه المحركات بوسيلة اخرى ؟ بالطبع لا • لان حرك الانفجاري لا يمكن ان يسير بواسطة القـوة ضلية او بواسطة احتراق الاخشاب أو بـأي واسطة رى غير معتمدة على النفط •

بكلمة مختصرة يمكـن القول ان التكنيك المعاصـر ى جسدا من دون روح عندما ينقطع النفط عن هذا ناء الضخم من المحركات •

ثالثا ــ لمصلحة من يستثمر النفط حاليا ؟

نبحث عن الجواب عن هذا السؤال مع كريستيان غو ستاذ فـي جامعة باريس من خلال دراسته لمؤشـر لع الاستهلاكية بالنسبة الى مؤشر كلفة المعيشة ، الدراسة الواردة في العدد ٢٣٩ الصادر في شهـر باط من سنة ١٩٧٤ لصحيفة « الموند ديبلوماتيك » هرية الفرنسية •

نالك كثير من المؤشرات المسماة مؤشرات اسعار اد الاولية • ولكن بنية هذه المؤشرات ليست واحدة• هذه تخضع لاعتبارات عدة : مثـل تصنيف السلع سلع غذائية وسلع مصنعة او تصنيفالسلع حسب بة المعادن الداخلة فيها • وان هذه الاعتبارات ليست قة كذلك • زد على ذلك ان المواد الاولية المشمولة ه المؤشرات لا تضم النفط •

لكن يمكننا ان نجـد في الاحصـاءات الاميركيـة يساعدنا على حساب مؤشر اسعار المواد الاولية بما ة النفط وذلك منذ عام ١٨٩٠ وحتى يومنا هذا •

ير ان اهتمامنا يجب الا ينصب على مؤشر اسعار د الاولية وحده • لان حركة الاسعار المتطورة ـ اي ة الاسعار الاسمية ـ قد لا تعكس تماما حركـة عار الحقيقية • لذلك سوف نستعين بمؤشر ثان مؤشر كلفة المعيشة في الولايات المتحدة الاميركية ك في الفترة نفسها المحددة اعلاه (١٨٩٠ ـ ١٩٧٣)) • لان تقسيم المؤشر الاول على الثاني يعطينـا ة عـن دخول منتجي المواد الاولية بالنسبة الـى ل الاخرى المحققة في الولايات المتحدة • يعني انه لينا فكرة عن تحول القوة الشرائية الحقيقة للاسعار طورة للمواد الاولية المصدرة من البلاد المتخلفة الـى يات المتحدة بالنسبة الى تحول مستوى المعيشة في يرة •

ا ان المؤشـر الجديد الـذي نحصل عليه نتيجـة سيم المذكور اعلاه هو مؤشر نسبي للاسعار ليس •

ا فحصنا الخط البياني للمؤشر الاخير فاننا نلاحظ ياتي :

ـ في الفترة الواقعة بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩٠٠ ان الخط البياني يهبط اولا خلال الاعوام الستة ى ثم يعود الى الارتفاع ليجد مستواه الاول فـي •

ـ في الفترة الواقعة بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٧٠ القول ان الخط البياني يميل الى الهبوط اكثـر يميل الى الارتفاع • لانه اذا اغفلنا فترة ١٩١٦ ـ فاننا نرى ان الخط البياني لا يبلغ اعلى نقطـة المقابلة للعام ١٩٠٩ الا في فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥١

وان كل اجزاء هذا الخط المتبقية هي بالطبع ادنى مـن هذه النقطة واعظم هذه الاجزاء ادنى منها بكثير • ان ارتفاع الاسعار في فترة ١٩١٦ ـ ١٩٢٠ لا يغير شيئـا مما استخلصناه • وذلك لان هذا الارتفاع يمكن حذفه في مقابل حذف الفترة التي حصل فيها التدهور المنقطع النظير في أسعار المواد الاولية والواقعة بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٤ • اذ ان اهمال هاتين الفترتين معا لا يغير ابدا من ميل الخط البياني للهبوط •

٣ ـ في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٠ وعـام ١٩٧٣ نرى ان الخـط البياني يرتفع ولكنه لا يستطيـع ان يصل الى مستوى فترة ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ وفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥١ ، كما انه يبقى ادنى من مستوى عام ١٨٩٠ •

ما تقدم يدلنا في شكل أكيد على ان المؤشر النسبي لاسعار المواد الاولية في الفترة الواقعة بين عام ١٨٩٠ وعـام ١٩٧٣ يميل الى الهبوط ، اضف الـى ذلك ان طريقة حساب هـذا المؤشر تؤدي في حد ذاتها الـى مقاومة ميل هذا المؤشر الى الهبوط من دون ان يكون هنالك سبب اقتصادي فعلي لذلك • وان سبب هـذه المقاومة يكمن في ما يأتي :

١ ـ ان قسما من المواد الاولية المستهلكة في الولايات المتحدة والمفترض بها ان تكون مستوردة مـن البلاد المتخلفة ينتج فـي اميركا نفسها الامر الـذي يؤدي غالبا الى ان يكون هذا القسم اغلى من المواد الاولية المستهلكة في اميركا والمستوردة من البلاد المتخلفة • هـذا يعني انـه عندما نحسـب سعرا واحدا لهذيـن القسمين من المواد فاننا نكون رفعنا بالضرورة سعـر المواد الاولية المستهلكة في اميركا والمستوردة مـن البـلاد المتخلفة علما ان هـذا الرفع لا يجد له مبـررا واقعيـا •

التحـدي : استخدام الطاقة من أجل التقـدم

٢ ـ ان اثمان المواد الاولية المستهلكة فـي اميركا والمستوردة من البلاد المتخلفة هي بالضرورة اعلى مما تقبضه هذه البلاد ثمنا للمواد المذكورة وذلـك بسبب اجور النقل • ان ضـم اجور النقل الى اسعـار المواد الاولية لا يشكل عيبا في حد ذاته • ولكن العيب يأتي من كون المؤشر النسبي لاسعار المواد الاولية ينتج من تقسيم مؤشر اسعار هذه المواد ـ علما ان هذه الاسعار تضم اجور النقل ـ على مؤشر اسعار البيع بالمفرق ـ علما ان هذه الاسعار تكاد تخلو من تأثير اجور النقل لان اغلب الاستهلاك الاميركي الذي لا يدخل في نطاق المواد الاولية هو بالطبع من صنع اميركا بالـذات • والنتيجـة الطبيعية لهذا العيـب هو ارتفاع المؤشـر النسبي السابق الذكر من دون ان يكون هنالك سبب فعلي لهذا الارتفاع •

استنـادا الى كل ما تقدم نستطيع القـول ـ بكل اطمئنان الى صحة هذا القول ـ ان اسعار المواد الاولية المصدرة من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة تهبط على المدى الطويل في شكل حتمي •

رابعا ــ لكي يكون استثمار النفط لمصلحة البلاد المصدرة له

هذا الموضوع ذو جوانب متعددة تتسم كلها بالاهمية البالغة بالنسبة الى بلادنا • ولقد اخترنا ان نبحـث هنا في الجوانب الثلاثة الاتية :

١ ـ كيف يمكن ان يكون النفط سلاحا ذا حد واحد ؟

٢ ـ الشروط الـلازم توافرها حتى يمكننا ان نرفـع انتاجيتنا •

٣ ـ كيف يمكننـا ان نستعمل نفطنا للتخلص مـن تخلفنا •

١ ــ كيف يمكن ان يكون النفـط سلاحا ذا حد واحد ؟

كثيـرا ما سمعنا مـن السياسييـن والاقتصادييـن الغربييـن ، خصوصا لمناسبة ازمة النفط الحالية ، ان النفط سلاح ذو حدين • يعني انه اذا استعمل العرب سلاح النفط ضد الدول الغربية فان هـذا الاستعمال سوف لا يعود بالضرر على هذه الدول وحدها بل وعلى الدول العربية نفسها ايضـا • ان هذا صحيح مئة فـي المئة في ظل الظروف الراهنة • والسبب في ذلك هـو كون مستوى التكنيك لدينا لا يؤهلنا لان نحصل على فائض نسبي في الانتاجيـة يوازي الفائض النسبي الذي تحصل عليه الدول الغربية (٢) وبالتالي فـان حجم دخلنا من تجارتنا الخارجية مع الغـرب المقابل لوحدة عمل مبذولة لدينا هو بالضرورة اخفض من حجم دخل الغرب في تجارته معنا المقابل لوحدة عمل مبذولة لديه •

هذا يعني انه ما دمنا نملك انتاجية ادنى من انتاجية الغرب فان مبادلاتنا معه تتضمن غبنا لنا لان قسما من قوة عملنا الوطني ـ يعني قسما من القيمة المنتجة لدينا ـ يتحول من دون مقابل الى الغرب •

بناء على ما تقـدم يمكن ان نلخص وضعنا كمـا يأتي : ان نفطنا المصدر الى الغرب ـ والى كل الدول الاخرى التي تقيم علاقاتها التجارية معنا على اساس النظام التجاري السائد اليوم والتي تسبقنا في ميدان التكنيك وبالتالي في ميدان الانتاجية ـ يتحول فـي الحقيقة الى اداة لاستثمارنا • لان هذا النفط هو ـ كما رأينا اعلاه ـ روح التكنيك المعاصر وانه بفضل هذا التكنيك وحده يستطيع الغرب اليوم ان يستثمرنا •

اذاً انـه لطبيعي جدا ان يلزمنـا لكي يكون نفطنا سلاحا ذا حد واحد فقط ان يكون مستوى التكنيـك لدينا على الاقل مساويا لمستوى التكنيك الموجود فـي البلاد التي تقيم علاقات تجارية معنا • ولكن السؤال الذي يمكن ان يطرح الان هو : ما هي الظروف التـي يلزم توافرها لدينا لكي نتمكن من رفع انتاجيتنا ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه الان •

٢ ــ الشروط اللازم توافرها لكي نتمكن من رفع انتاجيتنا

ان تصنيع البلاد باستيراد الالات لا يعني بالضرورة اننا في طريق التخلص من التخلف وبالتالي في طريق رفع مستوى انتاجيتنا • لان مجيء الالة الى بلادنـا لا يعني بالضرورة تخلصنا من التبعية الاقتصادية • اذاً فلكي يمكننا ان نرفع انتاجيتنا في الشكل المطلوب اول شرط يجب توافره هو عدم تبعيتنا الاقتصاديـة لان الدول المتبوعة لا يمكن ان تسمح لتابعيها بأن يصلوا الى مستواها التكنيكي •

ولكن ما هي وسيلتنا الى التحرر الاقتصادي ؟ ان كل الدولالمتقدمة اليوم لمتستطع انتحرز تقدمها الا عندما دافعتعن تحررها الاقتصادي ولم تستطع ان تقوم بهذا الدفاع الا عندمـا حمت صناعاتها الناشئة • ففي بداية الثورة الصناعية في اوروبا في القـرن الثامن عشر نـرى ان بريطانيا وفرنسا ودول اوروبية اخرى لم تستطع ان تتقدم الا عندمـا حمت صناعاتها الناشئة • وابرز مثل على ذلك هو ان بريطانيا كانت تغلق حدودها فيوجه المنسوجات القطنية الهندية التي كانت تفوق منسوجاتها القطنية في جودة والتي كانت صناعتها ذات تكنيك ارفع بكثير مـن تكنيك صناعة المنسوجات الاخيرة • كما ان الوزيـر الفرنسي كولبير كان وضع نظامـا خاصا سمي « النظام الكولبيري » من اجل حماية الصناعة الفرنسية الناشئة •

وبعدما قطعت الثورة الصناعية الاوروبية شوطا في الانجازات الصناعية كانت المانيا ما زالـت متخلفـة ولم تستطع ان تتخلص من تخلفهـا الا بعدمـا حمت صناعاتها الناشئة •

رب قائل ان تقدم اميركا لم يكن مسبوقا بحماية للصناعات الناشئة فيها • هذا صحيح لان اميركا كانت تستفيد من ظروف استثنائية تتعلق بتكوينها في حد ذاته ، اذ ان سكانها الاصليين كانوا افنوا وبالتالي فالسكان القادمـون من الخارج بصحبة رؤوس اموال خارجية بدأوا هم انفسهم تكوين الامة الاميركية ورأس المال هنا بدأ في ذاته بتكوين رأس مـال هذه الامة • مما يعني انه من غير المعقول ان نتصور ان اميركا كان في وسعها ان تتقدم من دون الانفتاح على الخارج • اما اليوم وبعدمـا توضح الكيان القومي الاميركي فان حماية الصناعات الاميركية من منافسة الصناعات اليابانية والاوروبية بات شيئا مألوفا •

وواضح ان الظروف الاستثنائية التي احاطت بتقدم اميركا لا تتوافر لدىالبلاد العربية ، لذلك فان لا مناص لنا من حماية صناعاتنا حتى نتمكن من رفـع مستوى انتاجيتنا في الشكل المطلوب •

لكن الحمايـة ليس لها معنى الا اذا اصطحبـت بتقوية رأس المالالوطني عن طريقالحد منالاستهلاك وتخصيص جزء كبير من الادخـار لانشاء البنيـة الاقتصادية التحتية اللازمة وتقويـة العلاقات التجارية مع البلاد التي يكون مستوى التكنيك فيها مساويـا لمستوى التكنيك لدينا او ادنى منه على الا تمثل هذه البلاد دور الوسيط التجاري بيننا وبين البـلاد التي تتقدمنا •

وهذا يعني ان الحمايـة التي نتكلم عنها ليست حمايـة مطلقـة والسبب في ذلك هو اننـا بتجارتنا مع البلاد المتخلفـة عنا او التي تساوينا في التقـدم لا نحقق خسارة مادية بل اننا نحقق في بعض الاحيان ربحا من جراء هذا التبادل • وان هذا لشيء طبيعـي وهو ينسجم تمامـا مع خط كل الدول التي عرفت التقدم • فمثلا كانت بريطانيا على رغـم اغـلاق حـدودها في وجه المنسوجات القطنية الهندية تفتح في الوقت نفسه هذه الحـدود للمنسوجات الصوفيـة البريطانية لكي تجتاح اسواق الهند لان المنسوجات الاخيرة كانت نقيض المنسوجات القطنية البريطانية ـ متقدمة على المنسوجات الصوفية الهندية •

بقي علينا شيء واحـد يجبان نذكـره في صدد الحمايـة ، وهو ان هذه يجب ان تستمـر حتى نتخطى البلاد المتقدمة • لان السباق اليوم ليس من أجل بلوغ حـد معين في التقدم بل من اجل تخطي مستوى التكنيك المتوافـر في العالم • وانه لا يكفي ان نصل الـى هذا المستوى لان الـدول المتقدمة تبحث في شكل مستمر من اجل آن تبقى متفوقة من الناحية التكنيكية• فهي تبحث عن رفع مستواها التكنيكي حتى ولو لـم يكن هناك من يسبقها تكنيكيا ، وهذا يعني انه اذا لم نتخط هذه البلاد في شكل مستمـر فانها بالضرورة تتخطانا

٣ ــ كيف يمكن ان نستعمل نفطنا من اجل التخلص من تخلفنا ؟

ان ما تقدم يظهر لنا اننا في حالة حرب اقتصادية مع بلدان العالم المتقدم • وان هذه الحال مفروضة علينا فرضا • كما يجب الا نخشى معرفة هذه الحقيقة وان ندرك ان هذه الحرب لا تقوم فقط بين البـلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة بل وفي ما بين البلاد المتقدمة نفسها (٣) •

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو : كيف يمكننا ان نستخدم نفطنا في حربنا هذه ؟ من البديهي ان اضعاف عدونا وتقويـة انفسنا هما امران متلازمـان وأساسيان في هذه الحرب • وان نفطنا ليوفـر لنـا هذين الامرين بكل تأكيد بقطع النفط عـن البـلاد المتقدمـة والبلاد التي تخدم تقدمها في صورة مباشرة او غير مباشرة وبتخصيص هذا النفط لتغذية بلادنا نفسها بالطاقة التي تلزمها من اجل تقدمها ورفـع مستواها التكنيكي •

لقد رأينا اعلاه ان التكنيك يعتمـد فـي شكـل اساسي على النفط حتى يكون لـه المعنى الذي نعطيه اياه في يومنا هذا ، ان اعتمـاد التكنيك على النفط يحتم علينا عندمـا نسعى مـن اجل تقدمنا فـي صورة جدية ان نحتاج الى طاقـة ضخمة تمكننا من التفوق في معركة التقدم • وكون النفط ارخص مصدر للطاقة يحتم علينا كذلك الا نعتمـد الا عليه ، اذا حتـى لو اننا لا نريد من قطع النفـط عن عـدونـا الاقتصادي اضعافهذا العدو فان ضرورة تقدمنا توجب علينا ان نحتفظ بنفطنا لانفسنا •

ولكن رب قائل انه في حال قطع النفط عن البـلاد المتقدمة فان هذه يمكن ان تجد لنفسها بديلا من مصدر الطاقة النفطي ، باستعمال الطاقـة النووية • الامـر الذي يؤدي في النتيجة الـى ان تبقى هـذه البلاد متفوقة علينا • ان تفكيرا مثل هذا غير سليم والسبب في عدم سلامته هو كون مبرر تقدم البلاد المتقدمة جمع الثروات وان هذا الجمع يتناقض في الاساس مع صناعـة تقوم على الطاقـة النووية ، لانه ما دام هنالك نفط فان الصناعة القائمة عليه تبقى ارخص من تلك التي تقوم على الطاقة النووية وبالتالي فـان الصناعة الاخيرة تكون خاسرة • هذا من جهة ، ومـن جهة اخرى فان استعمالنا لنفطنا يتضمن بالضرورة ان نحمـي صناعاتنـا الناشئة الامر الذي يحرم البلاد المتقـدمة اسواقنـا ويحرمهـا بالتالي الاربـاح التي تجنيها من وراء استيرادنا لمصنوعاتها ممـا يؤدي الى ان تقلص هذه البلاد انتاجها • يضاف الى ذلك اننا نستطيع ان نغـزو الاسواق التي تستولـي عليها البلاد المتقدمة اليوم لانانتاجنا رخيص بالنسبة الـى انتاجها الامـر الذي يقلص في شكل كبير انتاج الاخيرة وبالتالي يضطرها الى العـدول عن استعمال الذرة كمصدر للطاقة في ميدان الصناعة • وهـذا يعني ان لا مبرر لسيادة الطاقة النووية في الصناعة ما دامت آبار النفط لم تنضب بعد •

ولكن ماذا يترتب علينا اذا لم نسبق الدول المتقدمة في تقدمها قبل ان تنضب آبار نفطنا ؟

تمكن الاجابة عن هذا التساؤل بالكلمة الآتية : انه اذا كنا مع امتلاكنا مصدر الطاقة غير قادرين على استخدام الطاقة في سبيل تقدمنا فمن باب اولـى الا نستطيع القيام بذلك عند عدم امتلاكنا لـه •

اسعد الراس

دكتور في العلـوم الاقتصادية

(١) ان هذا المؤشر الجديد هو ما يسمى مؤشر اسعار البيع بالمفرق •

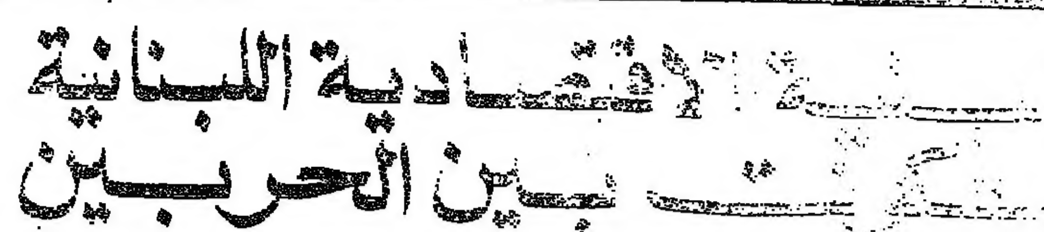
(٢) ان الفائض النسبي للانتاجية هنـا هو كون هذا الفائض ينتج عن وحدة عمل مبذولـة • اذاً ان « النسبة » تعود الى هذه الوحدة •

(٣) هذا ما يتضح لنا جليا من الصراع الاقتصادي الذي يدور اليوم بين اليابان والاتحـاد السوفياتـي وكتلة السوق الاوروبية المشتركـة والولايات المتحدة •

هكذا من الأصل

هكذا عند الأصل

دراسة عن تطور الصناعة اللبنانية منذ ...



الدكتور طلال البابا، الخبير في وزارة التصميم العام، اعد دراسة عن الصناعة اللبنانية. وهي تقسم جزءين: الاول يبحث في عملية تطور الصناعة اللبنانية من عام ١٩٤٣، والثاني يتناول آفاق تطور الصناعة الوطنية وامكاناتها، في ضوء الاوضاع الداخلية والعربية والدولية المستجدة. هنا الفصل الاول من الجزء الاول، وفيه تحليل لبنية لبنان الاقتصادية ولمكان الصناعة فيها:

١ ـ بعض خصائص البنية الاقتصادية للبنان

من المتفق عليه علميا والمثبت واقعيا ان الاقتصاد اللبناني ببنيته الحالية يتميز بسيطرة قطاع الخدمات على بقية القطاعات الاقتصادية وبالاخص على الصناعة والزراعة. وهذا الاستنتاج المرتبط موضوعيا بالبنية الاقتصادية الحالية في لبنان له جذوره التاريخية والاجتماعية التي عاشها لبنان ودول المنطقة العربية عامة في فترة تاريخية معينة من تطورها الاجتماعي والاقتصادي، وهي تقع بين الحربين العالميين الاولى والثانية وتميزت بما شهدته من تغييرات اجتماعية واقتصادية، محددة بالنسبة الى تكريس تطور اتجاه الاقتصاد اللبناني ببنيته الحالية.

ان توجه الاقتصاد اللبناني نحو تكريس هذه البنية ليس حدثا أو ظاهرة طارئة، بل هو مرتبط بظروف موضوعية داخلية وخارجية، مارست تأثيرا محددا في هذا الاتجاه، فكانت هذه البنية، التي تشكل نتيجة حتمية لتطور الظروف الموضوعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، تلقائيا، بعد الاستنتاج المذكور هو: ما هي هذه الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية، التي حددت تطور الاقتصاد اللبناني في اتجاه بنيته الحالية؟

ان البحث المعمق عن هذه الظروف المذكورة سيبعدنا، في شكل أو آخر، عن الموضوع المطروح للبحث ويوصلنا الى التوسع في الناحية التاريخية التي قد تكون هنا غير ملحة جدا لذلك سنختصر هذه الظروف بتعداد بعضها، وهي:

أولا: التركيب الاجتماعي للبنان في تلك الفترة الزمنية مع بروز فئات اجتماعية تمارس عملا اقتصاديا معينا يساعد بحكم طبيعته ودوره على نشوء بذور هذه البنية.

ثانيا: السياسة الاقتصادية للدول الغربية في ذلك الوقت وارتباط هذه السياسة بازدهار التجارة الاوروبية ودور لبنان في تسويق بضائعها الى البلدان العربية وغيرها.

ثالثا: الموقع الجغرافي للبنان الذي ساعد في تطوير هذا الاتجاه، أي اتجاه تطور التجارة وبالتالي قطاع الخدمات.

رابعا: التحولات الاقتصادية وبروز النفط في المنطقة العربية.

ان هذه العوامل وغيرها ساعدت على تطوير قطاع الخدمات وتكريس سيطرته على بقية القطاعات الاقتصادية ضمن البنية الاقتصادية للبنان. وعلى رغم بعض النهوض الذي شهدته الصناعة اللبنانية اثناء الحرب العالمية الثانية، بسبب صعوبة المواصلات مع اوروبا والضرورة الملحة لتلبية جيوش الحلفاء والسوق المحلية، وعلى رغم ذلك جاءت الخمسينات لتفرض من جديد وفي شكل ثابت وقوي سيطرة قطاع الخدمات الذي شهد نموا عاصفا في شتى فروعه (المصارف ـ التجارتان العربية والداخلية: السياحية والفنادق والاصطياف، الخ ...) كذلك تدفق رؤوس الاموال العربية. كما حصل تراجع في معدلات نمو القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة). وهذا التراجع اثبت انه لا يمكن أن تتطور القطاعات المنتجة على أساس ظروف طارئة خارجية من دون سياسة انمائية مدروسة لتطورها (...).

٢ ـ البنية الحالية للاقتصاد اللبناني

ان دراسة البنية الاقتصادية للبنان تعطي المفتاح لفهم مجموعة القضايا المهمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقف على منهج دراسة البنية الاقتصادية، علمية وتطور القضايا المطروحة لهذه البنية وبالتالي طرق التطور المتوجب اتباعها من أجل ضمان صحة التطور اللاحق. مثلا، لا يجوز أن تبدأ عملية تحليل البنية الاقتصادية الحالية للبنان من ظاهرة العجز التجاري، لان هذا العجز يشكل في ذاته سببا وليس مسببا. وسبب العجز التجاري هو في رأينا ناشىء عن دور القطاعات الاقتصادية خصوصا المنتجة منها (الزراعة والصناعة) وتفاعل هذه القطاعات في ما بينها داخل هذه البنية الاقتصادية القائمة ثم تفسير العجز الاقتصادي وغيره من الظواهر الاقتصادية من خلال دور هذه القطاعات وتأثيرها وحصة كل منها في الانتاج المحلي القائم. وفي شكل اخر، لو ان أوضاع الصناعة والزراعة في لبنان متطورة ولو ان لهذين القطاعين حصة الاسد من الانتاج المحلي القائم لما كان العجز التجاري كبيرا بهذا الشكل الذي هو عليه اليوم. فالعجز التجاري اذا، كذلك بقية الظواهر الاقتصادية مرتبطة بمجموعة القطاعات الاقتصادية أي بالبنية الاقتصادية وهذه العلاقة هي علاقة عضوية متفاعلة.

ان الجدول الرقم ١ يبين في وضوح ان حصة القطاعات المنتجة في الانتاج المحلي القائم (الزراعة والصناعة والبناء) كانت تساوي ٣٥ ٪ عام ١٩٦٤ و٣٢ ٪ عام ١٩٦٩ بينما ساوت حصة قطاع الخدمات ٦٥ ٪ و ٦٨ ٪ على التوالي. من هنا يتبين ان حصة الاسد تعود الى قطاع الخدمات.

ان هذه الهيمنة لقطاع الخدمات تحمل في طياتها مخاطر جديدة على الاقتصاد اللبناني، خصوصا ان الاقتصاد اللبناني يعتمد على قطاع للخدمات غير مرتكز في دوره على قاعدة انتاجية قوية وثابتة، بل هو قائم في الاساس على ظروف خارجية متقلبة شهدت في الاعوام الاخيرة تقلصا نتيجة الاحداث السياسية التي تعصف في المنطقة. وشجع التوجه نحو قطاع الخدمات ليس الظروف الخارجية والداخلية الملائمة فحسب بل كذلك عامل اقتصادي مهم وهو ان الدورة الاقتصادية في قطاع الخدمات أسرع زمنيا بكثير من الدورة الاقتصادية في القطاعات المنتجة. فرأس المال الموظف في قطاع الخدمات يمكن أن يحقق دورات اقتصادية عدة في فترة زمنية معينة بينما هو يحقق في الصناعة مثلا، دورة واحدة للفترة الزمنية ذاتها.

ان هذا العامل الاقتصادي مثل دورا مهما، الى جانب العوامل الاخرى في التوجه العاصف نحو التوظيف في قطاع الخدمات. ومن الملاحظ أيضا ان التطور الذي يجري في قطاع الخدمات، يتم على حساب القطاعات المنتجة. فبينما كانت حصة القطاعات المنتجة ٣٥ ٪ عام ١٩٦٤ وحصة الخدمات ٦٠٪ باتت حصتها ٣٢٪ وارتفعت حصة الخدمات الى ٦٨٪. بينما نلاحظ كذلك أن نصف القوى العاملة تقريبا يعمل في القطاعات المنتجة والنصف الاخر يعمل في قطاع الخدمات. واذا أخذنا حتى العلاقة الميكانيكية فاننا نجد أن قطاع الخدمات يضغط تطور القطاعات المنتجة من خلال دوره وثقله داخل البنية الاقتصادية القائمة جاذبا بذلك القسم الاكبر من التوظيفات اللبنانية وغيرها.

لكننا لا نقصد مطلقا أن تطور القطاعات المنتجة يجب أن يتم على حساب قطاع الخدمات، وبمعنى اخر، انه اذا أردنا تطوير القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) علينا أن نحد من تطور قطاع الخدمات ونقف عائقا أمام التوظيفات فيه وجعله يتقهقر كما جرى في الزراعة مثلا، بل النقيض تماما، ان المفروض هو تطوير قطاع الخدمات ودفعه ولكن ليس على الشكل الذي يجري حاليا، أي في ظل وضع ضعيف وغير ثابت للقطاعات المنتجة بل على أساس قاعدة انتاجية حديثة وثابتة توسع السوق الداخلية عن طريق رفع انتاجية العمل وترفع القدرة الشرائية عند اللبنانيين وتحمي تطور قطاع الخدمات من الاحداث والتغييرات الخارجية التي في امكانها التأثير عليه تأثيرا سيئا. فقط هذه القاعدة الانتاجية المطلوبة هي التي تستطيع تطوير قطاع الخدمات في لبنان وحمايته. لكن ذلك لا يمكن أن يتم في الشكل الحالي للبنية الاقتصادية في لبنان وتطورها في اتجاه الهيمنة المبينة اعلاه لقطاع الخدمات داخل هذه البنية.

أن بعض الاقتصاديين يربط قضية تغيير البنية الحالية للاقتصاد اللبناني بقضية نمو الدخل القومي

والواقع أن هذا الربط الميكانيكي بين تغيير البنية الحالية للاقتصاد اللبناني ونمو الدخل القومي قد يكون صحيحا في حال أن التغيير يجري على أساس تطوير القطاعات المنتجة وبالتالي حجم الدخل القومي كما يذكر المؤلف في مكان سابق من الكتاب. لكن المهم أيضا هو كيفية تطوير هذه القطاعات والقاعدة أو الطرق التي سيرتكز عليها التطور المذكور من أجل انجاز هذه العملية. لان من المعروف أن تجربة البلدان النامية في هذا المجال تدل على أن القضية ليست محض اقتصادية وميكانيكية، بل أن طريقة حلها والاساليب المعتمدة التي تحددها السياسة الاقتصادية العامة تمثل الدور الرئيسي في انجاز هذه المهمة.

ويمكن القول أن معظم الاقتصاديين اللبنانيين يؤكدون على ضرورة تنمية القطاعات ويحدد كل من الدكتورين يوسف الصايغ ومحمد عطا الله مفهومها للنمو المتوازن على الشكل الاتي « أن ما نقصده بالنمو المتوازن كمبدأ أساسي يجب أن يستهدف في لبنان خلال العقدين المقبلين فهو بناء القطاع المسيطر (الخدمات) على اساس متين داخل القطاع نفسه وبالتكامل مع القطاعات السلعية.

فالتوازن المقصود هنا يشترط تحقق النمو المعاضد في القطاعات السلعية حتى يتم النمو السليم الامثل في قطاع الخدمات نفسه، على أساس من التفاعل القوي في ما بين القطاعات ».

٣ ـ الدور المسيطر لقطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني وتأثيره على تطور الصناعة اللبنانية

وهكذا بات من الواضح ان البنية الحالية للاقتصاد اللبناني تتميز بسيطرة كاملة ومتعددة الجوانب لقطاع الخدمات. وان هذا الواقع يؤثر من دون شك، تأثيرا مباشرا وجديا على تطور الصناعة اللبنانية. ان مجرد طرح فكرة ضرورة النمو المتوازن تعني ان النمو الحالي غير متوازن وان هذا النمو هو في غير مصلحة الصناعة. ويبرز هذا التأثير في ظواهر اقتصادية واجتماعية عدة منها: حصة قطاع الخدمات في الدخل الوطني، حركة الاستثمار في قطاع الخدمات وحجم رؤوس الاموال المنجذبة نحو التوظيف فيه، نسبة العمالة في قطاع الخدمات، الخ... من الظواهر ومن اهمها كذلك مزاحمة الصناعة الوطنية في الداخل عن طريق الاستيراد وتركيبه الذي يتطلب دراسة شاملة تجعله لا يتعارض مع تطور الصناعة.

لقد اثبتت تجربة البلدان النامية انه لا يمكن أن يتم البناء الاقتصادي السليم من دون تغييرات جدية في العلاقات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان اي من دون تغييرات بنيوية جذرية في التجارة الخارجية وشق... الاساسيين الاستيراد والتصدير.

ان قضية خلق تجارة وطنية مستقلة تدعم تطور الاقتصاد الوطني ... اساسا في المجال الاقتصادي الخارجي. وليس هناك ضرورة لتبيان ... الذي تمثله العلاقات الاقتصادية الخارجية بالنسبة الى البلدان النامية ... ان تركيب الاستيراد والتصدير يمارس تأثيرا كبيرا على الوضع الداخلي ... الاقتصادي لهذه البلدان فهو اما ان يوسع مصادر التراكم الوطني ... يضيقها، وبالاخص ان اكثرية هذه البلدان صغيرة نسبيا من حيث ... السكان واسواقها تعد اسواقا غير كبيرة. ولهذا السبب ليست ... أسس تجعلنا نفكر في ان دور العلاقات الاقتصادية الخارجية سيتقـ... جوهريا في المستقبل القريب.

ان قضية تنظيم التجارة الخارجية وتخطيطها تشكل قضية وطنية ... وبالاخص بالنسبة الى بلد كلبنان حيث تمثل التجارة دورا مؤثرا و... في الاقتصاد اللبناني ولها علاقة قوية بالاسواق العالمية. ان التجا... الداخلية والخارجية للبنان تحتلان المكان الاول في الدخل الوطني كما ... القيمة المضافة في قطاع التجارة تبين ذلك.

ويعود المكان الاول للاستيراد، وليس للانتاج المحلي في تلبية ... السكان الى المواد الغذائية وغيرها من السلع. اما الزراعة و... التكنيكي فيتعلقان باستيراد التراكتورات والمعدات والالات الزراعية ... باستيراد الاسمدة الكيميائية وحتى بعض الشتل الزراعية.

وبالنسبة الى الصناعة فان الفروع الاساسية للصناعة اللبنانية (... والجلود والخشب والمعادن والمواد الغذائية والكيميائية وغيرها) مر... ارتباطا كبيرا باستيراد المواد الاولية للصناعة والمعدات وا... والمنتوجات الصناعية والسلع الوسيطة وغيرها.

فمن خلال هذه المعطيات يمكن ان نتصور كم هو الدور الضخم الذ... التجارة في الاقتصاد اللبناني وتأثير هذا القطاع على تطور كل... الاقتصاد وبالاخص الصناعة. ان التجارة في وضعها الراهن ومكانتها ... تحتله بين مجمل القطاعات الاقتصادية تستطيع ان تمثل دورا كبيرا ... دفع الصناعة اللبنانية وتطويرها.

ان من ابرز الخصائص في البنية الاقتصادية للبنان هي ظاهرة ... التجاري المتنامي سنة بعد سنة.

ان الجدول الرقم ٥ يعطي فكرة واضحة عن العجز المتنامي سنويا ... ميزان التجارة الخارجية. أن للعجز، من وجهة النظر الاقتصادية، ... ايجابية وسلبية. فاذا كان سبب العجز هو استيراد السلع ال... والالات والماكينات المتطورة وبناء المصانع وغيرها من المشاريع الا... فان ظاهرة العجز هذه تعتبر ظاهرة صحية، على اعتبار ان هذه ا... سترفع بالاقتصاد الوطني وطاقته الانتاجية مما يؤدي بدوره مست... تقليص العجز والاعتماد تدريجيا على الانتاج الوطني. وهذا امر ... ولا مفر منه في مرحلة بناء اقتصاد وطني سليم ومتطور.

ان ذلك يشكل الناحية الايجابية للعجز التجاري. اما الناحية ال... فهي اذا كان سبب العجز التجاري استيراد بضائع استهلاكية ... ترسملية، وبالتالي بضائع لا تساعد على تطور الصناعة الوطنية ... بالعكس تشكل مزاحمة قوية لها في داخل البلد مما يضر بتـ... وتحديثها. في هذا الوضع تشتد تبعية البلد الى الاسواق العالمية ... من البلد نتيجة لذلك العجز قسم مهم من الثروة الوطنية.

وللاسف فان السبب الرئيسي لهذا العجز في الميزان التجاري ... كان وما يزال استيراد السلع الاستهلاكية. ومما لا شك فيه ان... في الاعوام الاخيرة تغيير في نسبة السلع الترسملية والسلع الاست... في الميزان التجاري لمصلحة الاولى وذلك ما يفسره الانتعاش الص... الذي يجري في لبنان وما تعالجه هذه الدراسة.

الدكتور طلال ...

الجدول ١ ـ حصة القطاعات الرئيسية في الانتاج المحلي القائم (بالمئة)

القطاع	١٩٦٤	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الزراعة	٪ ١٣	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ٩٫٤
الصناعة والطاقة	٪ ١٧	٪ ١٧	٪ ٢٢٫٣	٪ ٢٢٫٤
البناء	٪ ٦	٪ ٥		
التجارة والخدمات والنقل	٪ ٦٥	٪ ٦٨	٪ ٦٧٫٧	٪ ٦٨٫٢
	٪١٠٠	٪١٠٠		

الجدول ٢ ـ توزيع القوى العاملة حسب القطاعات (بالمئة) عام ١٩٧٠

الصناعة (بناء وكهرباء)	٪ ٢٥
الزراعة	٪ ١٩
الخدمات	٪ ٥٦

الجدول ٣ ـ حصة القيمة المضافة الى التجارة في الناتج المحلي القائم (بملايين الليرات)

السنوات	الناتج المحلي القائم	القيمة المضافة الى التجارة	النسبة ٪
١٩٦٤	٢٩٩٥	٨٨٤	٢٩٫٥
١٩٦٥	٣٢٤٠	٩٢٤	٢٨٫٥
١٩٦٦	٣٥٤٨	١٠١١	٢٨٫٥
١٩٦٧	٣٤٨٣	١٠١٨	٢٩٫٢
١٩٦٨	٣٦١٢	[illegible]	٣٠٫٣
١٩٦٩	٤١٢٣	[illegible]	٢٨٫٧

الجدول ٤ ـ قيمة استيراد السلع بالنسبة الى قيمة الناتج المحلي القائم

السنة	الناتج المحلي القائم	الاستيراد	حصة الاستيراد بالنسبة الى الناتج المحلي القائم ٪
١٩٦٤	٢٩٥٥	١٣٣٠	٤٤٫٧
١٩٦٥	٣٢٤٠	١٥١٠	٤٦٫٦
١٩٦٦	٣٥٤٨	١٧١٠	٤٨٫٢
١٩٦٧	٣٤٨٣	١٥٤٧	٤٤٫٤
١٩٦٨	٣٦١٦	[illegible]	[illegible]
١٩٦٩	٤١٢٣	١٨٤٤	٤٤٫٧

الجدول ٥ ـ ميزان التجارة الخارجية (بملايين الليرات)

السنة	الاستيراد	التصدير	[illegible]
١٩٥٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٥٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٦٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧١	[illegible]	[illegible]	[illegible]